

Distr.: General
28 April 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٤

البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الحالة والتوقعات الاقتصادية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤

مذكرة من الأمانة العامة**

موجز

يستكمل هذا التقرير التحليل الوارد في منشور لحة عامة أولية عن اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام ٢٠١٣***، الذي أصدرته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، على أساس البيانات الرسمية التي نشرتها بلدان المنطقة في الشهور اللاحقة، ويقدم توقعات اقتصادية منقحة لعام ٢٠١٤. وإضافةً إلى ذلك، يبحث التقرير العوامل الخارجية التي أثرت على أداء المنطقة وتأثير تلك العوامل على العناصر المختلفة لميزان المدفوعات، ويوجز التحديات والاتجاهات الرئيسية فيما يختص بالسياسة النقدية والمتعلقة بأسعار الصرف والمالية العامة. وهو يؤكد تباطؤ وتيرة

* E/2014/1/Rev.1، المرفق الثاني.

** يعزى التأخر في تقديم هذه الوثيقة إلى عدم توافر بيانات عام ٢٠١٤ بحلول الموعد النهائي لتقديم الوثائق إلى خدمات المؤتمرات.

*** منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.14.II.G.2.



الرجاء إعادة استعمال الورق



النمو الذي ورد تحليله في منشور اللوحة العامة الأولية، وينتج معدل النمو الإقليمي ليصبح ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٣. وقد أدى هذا التباطؤ في النشاط الاقتصادي إلى الحد من خلق فرص العمل، ولكنه لم يرفع معدل البطالة. ويستعرض الجزء الثاني من التقرير العوامل الداخلية والخارجية الرئيسية التي ستحدد الأداء الاقتصادي للمنطقة في عام ٢٠١٤. ورغم أنه يُتوقع أن يبدأ الاقتصاد العالمي في التحسن مقارنة بعام ٢٠١٣، فإن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ستتمو بمعدل مماثل لمعدل العام السابق نتيجة لعدة عوامل.

أولا - لمحة عامة عن اقتصادات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠١٣

استمر تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي مع تقلب الأسواق المالية

١ - استمر تباطؤ وتيرة النمو في الاقتصاد العالمي في عام ٢٠١٣، ليصل إلى ٢,١ في المائة، بما يعكس تباطؤ وتيرة التوسع في البلدان المتقدمة النمو على وجه الخصوص. وكان وراء هذا التباطؤ المستمر العمليات الجارية لضبط أوضاع المالية العامة في هذه البلدان عقب الأزمة المالية العالمية للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، التي قلصت الطلب المحلي وقللت الواردات من البلدان النامية. وزاد من تعقيد هذا الوضع وجود صعوبات محددة في بعض الاقتصادات الناشئة الكبيرة - وبخاصة الصين والهند - التي كان نموها قد بدأ بالفعل في التراجع في عام ٢٠١٢ مقارنة بالمعدلات المرتفعة التي سجلتها في السنوات السابقة.

٢ - إلا أن البيئة الخارجية للمنطقة تغيرت كثيرا على مدى عام ٢٠١٣. فقد استمرت عدة اقتصادات في منطقة اليورو في التباطؤ خلال النصف الأول من العام، ولكن ظهرت في النصف الثاني علامات على أن تراجعها أخذ في التوقف وبدأ بعضها يتعافى من ركود مطول. وفي الوقت نفسه، أبدى انتعاش اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية دلائل على تزايد قوته في النصف الثاني من العام. وأدى ذلك إلى حدوث تحول واضح في التوقعات بشأن مسار السياسة الاقتصادية في هذه البلدان، لا سيما السياسة النقدية للولايات المتحدة، التي كانت حتى ذلك الوقت توسعية بدرجة كبيرة جدا. ونتيجة لتحسن مؤشرات البطالة والمؤشرات الاقتصادية، أعلنت سلطات الولايات المتحدة قيامها تدريجيا بسحب الحافز النقدي. وعقب ردة فعل أولية مبالغ فيها من جانب الأسواق المالية، أدت هذه الحالة إلى زيادة حادة في العائد على الأصول المالية للولايات المتحدة وتعديل في الحافظات الاستثمارية، مما ترتب عليه خروج تدفقات مالية من الاقتصادات الناشئة وتراجع الضغوط على عملاتها.

الجدول ١

مناطق وبلدان مختارة: نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣

(بالنسب المئوية)

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠-٢٠٠٧	
٢,١	٢,٤	٢,٨	١,٨	العالم
١,٠	١,٣	١,٥	٠,٣	البلدان المتقدمة النمو
١,٦	٢,٨	١,٨	٠,٣	الولايات المتحدة الأمريكية
١,٩	١,٩	-٠,٦	٠,٠	اليابان
-٠,٥	-٠,٧	١,٦	٠,٢	منطقة اليورو
٤,٦	٤,٧	٥,٩	٥,٩	البلدان النامية
٧,٧	٧,٧	٩,٣	١٠,٨	الصين
٤,٨	٥,١	٧,٣	٨,١	الهند
١,٥	٣,٤	٤,٣	٢,٤	الاتحاد الروسي

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى الأرقام الرسمية الواردة في تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.14.II.C.2).

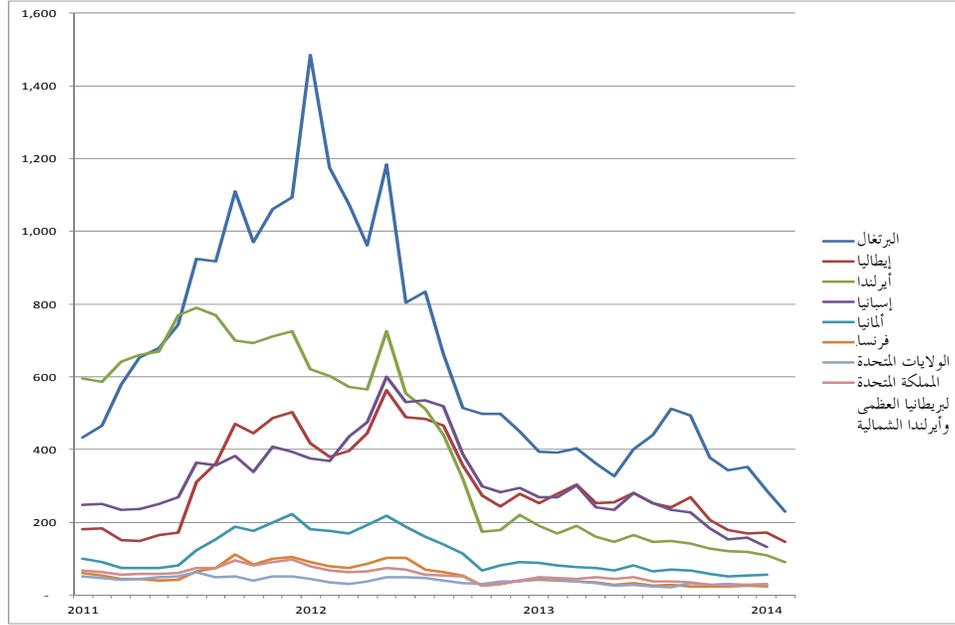
٣ - وقد أدت هذه الصورة للنمو العالمي الهزيل والتوقعات بحدوث ارتفاعات حادة في أسعار الفائدة في الأسواق الدولية، إلى جانب وجود مخاوف (لم تتحقق بعد) من حدوث تباطؤ أكثر حدة في الاقتصاد الصيني ودلائل على وجود عرض زائد في بعض الأسواق، إلى خفض أسعار السلع الأساسية الدولية. وتُستثنى من ذلك أسعار الطاقة، التي ظلت ثابتة في المتوسط، لسبب يرجع جزئياً إلى انقطاعات في العرض. ونتيجة لذلك انخفض سعر المنتجات الزراعية بمعدل سنوي قدره ٧,٢ في المائة، والأسمدة بنسبة ١٧,٤ في المائة، والمعادن والفلزات بنسبة ٥,٥ في المائة^(١).

٤ - وفي الوقت نفسه، عقب حدوث تغيرات في السياسة النقدية في منطقة اليورو في منتصف عام ٢٠١٢، استمرت مؤشرات المخاطر تتراجع طوال عام ٢٠١٣، واستمر التراجع حتى الآن في عام ٢٠١٤، وعززته علامات الانتعاش، مما أسفر عن تقارب تدريجي باتجاه مستويات أدنى من المخاطر في الأسواق المالية (انظر الشكل الأول).

(١) البنك الدولي، بيانات أسعار السلع الأولية، ٥ آذار/مارس ٢٠١٤.

الشكل الأول

الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا (بلدان مختارة): علاوات المخاطر على مبادلات
مخاطر عدم السداد في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤
(نقاط الأساس)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى الأرقام المستمدة من مؤسسة بلومبرغ.

أدى تدهور الميزان التجاري إلى اتساع عجز الحساب الجاري

٥ - أسفر انخفاض النمو على الصعيد العالمي عن انخفاض الطلب الخارجي على منتجات المنطقة. وكان تأثير هذه العوامل أكبر حتى مما أوردته التوقعات في طبعة عام ٢٠١٣ من منشور اللوحة العامة الأولية. فقد ركزت قيمة صادرات المنطقة نتيجة لاتجاه هبوطي في أسعار الصادرات من مختلف السلع الأساسية، وخففت من حدة هذا الاتجاه الهبوطي زيادة طفيفة في حجم الصادرات. إلا أن أنماط الصادرات تباينت بصورة كبيرة حسب المناطق دون الإقليمية، مع حدوث انخفاض كبير قدره ٢,٤ في المائة في قيمة السلع المصدرة من أمريكا الجنوبية (باستثناء البرازيل) وزيادة كبيرة نسبيا مقدارها ٢,٦ في المائة في قيمة الصادرات من المكسيك (انظر الجدول ألف-١ من المرفق).

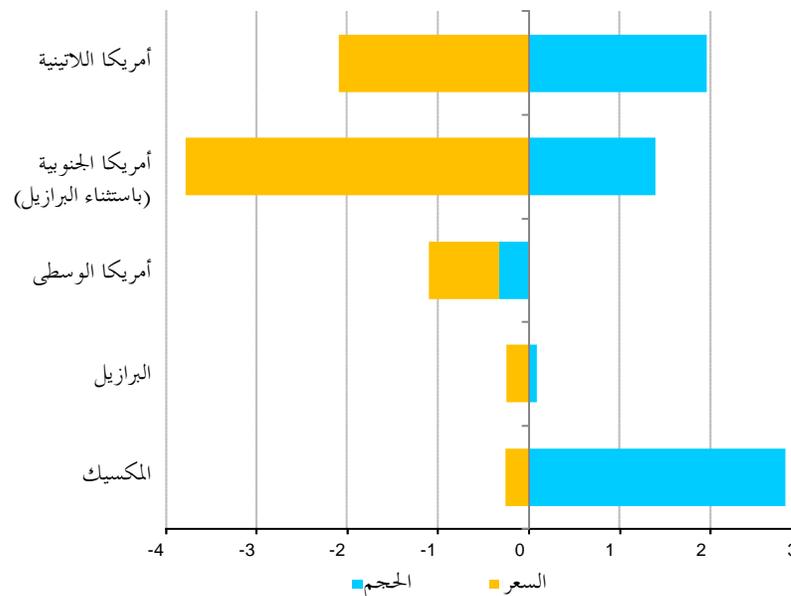
٦ - وظلت أسعار الواردات في المنطقة ثابتة إجمالاً، وبالتالي أدت الزيادة البالغة ٢,٧ في المائة في حجمها إلى حدوث زيادة مكافئة في القيمة. وبالنسبة للمنطقة ككل، أدى استقرار أسعار الواردات، مع انخفاض أسعار الصادرات، إلى تراجع نسبته ١,٨ في المائة في معدلات التبادل التجاري.

٧ - ونتيجة للاختلافات في عنصري الحجم والأسعار من التجارة الخارجية في السلع، انخفض الفائض في ميزان السلع من ٠,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٢ إلى ٠,٣ في المائة في عام ٢٠١٣ (انظر الشكل الثاني).

الشكل الثاني

أمريكا اللاتينية: الاختلاف المقدّر في قيم الصادرات حسب الحجم والسعر في عام ٢٠١٣

(بالنسب المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام رسمية.

٨ - واتسع العجز في ميزان الخدمات بصورة طفيفة من ١,٣ في المائة إلى ١,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣. وكان أحد العوامل التي أسهمت في ذلك هو تراجع الطيف في إيرادات السياحة في المنطقة ككل مقارنة بالعام السابق. وازداد عدد السائحين

في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي على وجه الخصوص بوتيرة أبطأ في حين بدأ عدد السائحين الأجانب في المكسيك يتزايد مرة أخرى خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٣.

٩ - وتدهور ميزان الدخل بصورة طفيفة في عام ٢٠١٣ ليسفر عن عجز نسبته ٢,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة ككل، لسبب يُعزى بالدرجة الأولى إلى زيادة التدفقات الخارجية - التي تتألف أساساً من تحويلات أرباح الشركات الأجنبية - من المكسيك (بزيادة قدرها ١٦,٢ في المائة) والبرازيل (بزيادة قدرها ٧,٦ في المائة).

١٠ - وانخفضت التحويلات الجارية، التي تتألف أساساً من تحويلات العاملين في الخارج، بصورة طفيفة فبلغت في نهاية العام نسبة ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن أنماط التحويلات في الفترة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ تباينت فيما بين البلدان. فبوجه عام، سجلت البلدان التي تتلقى تحويلات بالدرجة الأولى من إسبانيا وإيطاليا انخفاضاً (عدا دولة بوليفيا المتعددة القوميات) مع استمرار أوضاع العمالة الصعبة بنفس الحدة في جنوب أوروبا. وفي المقابل شهدت البلدان التي لديها قوة عمل كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية زيادة في التحويلات (باستثناء المكسيك).

١١ - ونتيجة للتغيرات في مختلف عناصر الحساب الجاري، اتسع العجز في هذا الحساب من ١,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة في عام ٢٠١٢ إلى ٢,٦ في المائة منه في عام ٢٠١٣، وهو عجز يفوق قليلاً التوقعات الواردة في منشور اللوحة العامة الأولية.

جرى تمويل عجز الحساب الجاري في معظمه من خلال الاستثمار المباشر الأجنبي، إلا أن التغيرات في الأسواق المالية الدولية أدت إلى خفض تدفقات رؤوس الأموال

١٢ - جرى تمويل عجز الحساب الجاري بالدرجة الأولى من خلال الاستثمار المباشر الأجنبي. وزاد صافي التدفقات الداخلة من الاستثمار المباشر الأجنبي بنسبة ١٩ في المائة في عام ٢٠١٣ مع استمرار نمو اقتصادات أمريكا اللاتينية بوتيرة أسرع من البلدان المتقدمة النمو، على الرغم من تباطؤه بعض الشيء، واستمرار هذه الاقتصادات بالتالي في جذب الاستثمارات الموجهة إلى السوق المحلية. إلا أن هذا الارتفاع في مستوى الاستثمارات لم يكن موزعاً بالتساوي، حيث استأثرت المكسيك بحصة كبيرة منه. وبالفعل انخفض صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى المنطقة باستثناء المكسيك انخفاضاً طفيفاً مقارنة بعام ٢٠١٢.

١٣ - وظلت إصدارات الأسهم الخارجية نشطة، تحفزها أسعار الفائدة الدولية التي ظلت في مستويات منخفضة غير مسبوقه. وبوجه عام، ظلت مؤشرات المخاطر السيادية مستقرة بدرجة ما في عام ٢٠١٣. وفي البلدان التي كانت المخاطر أعلى فيها نسبياً، زادت

مؤشرات المخاطر بصورة حادة في حالة جمهورية فنزويلا البوليفارية ولكنها انخفضت في حالة بليز وإكوادور (انظر الجدول ألف-٢ من المرفق).

١٤ - وبلغ مجموع صافي التدفقات الداخلة من الاستثمار المباشر الأجنبي واستثمارات الحافظة ما يكافئ حوالي ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بزيادة طفيفة عن العام السابق.

١٥ - وعلى عكس ذلك، زاد صافي التدفقات الخارجة من العناصر الأكثر تقلباً للتمويل الخارجي بصورة كبيرة مع ارتفاع العوائد العالمية على الأصول المالية الخارجية استجابة للتحول في التوقعات بشأن السياسة النقدية للولايات المتحدة الأمريكية.

فيما يتعلق بالسياسة النقدية، أدت التحديات الناشئة عن التغيير في السياق الخارجي إلى ردود أفعال متباينة

١٦ - إزاء هذه الخلفية، ازداد تعقيد التحديات التي تعالجها السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف خلال الفصلين الأولين من عام ٢٠١٣ بدرجة أكبر في نهاية العام. وقد حاولت السلطات من ناحية تجنب المزيد من تراجع الطلب المحلي الإجمالي، ومن ناحية أخرى إبقاء التوقعات فيما يتعلق بالتضخم قائمة على ركيزة آمنة. واضطرت عدة بلدان أيضاً إلى اتخاذ إجراءات للحد من الآثار السلبية لتقلبات أسعار الصرف خلال العام. وترد فيما يلي تدابير السياسات التي اتخذت لمعالجة هذه التحديات، مصنفةً حسب الأدوات الرئيسية المستخدمة.

١٧ - ويوجز الجدول ٢ التغييرات في أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية في الاقتصادات التي تستخدم برامج استهداف التضخم. وفي عام ٢٠١٣، قامت خمسة من أصل تسعة بلدان بخفض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية بينما رفعت ثلاثة بلدان هذه الأسعار. وفي غواتيمالا ظل سعر الفائدة الأساسي ثابتاً على مدى العام ككل بعد أن تم العدول لاحقاً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ عن زيادة مقدارها ٢٥ نقطة أساس طبقت في أيار/مايو ٢٠١٣ (انظر الجدول ألف-٤ من المرفق).

الجدول ٢

أمريكا اللاتينية (بلدان مختارة): التغير التراكمي في أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية في عام ٢٠١٣
(بنقاط الأساس)

التغير في الاتجاه	النقصان	الزيادة	
		٥٠	باراغواي
		٢٧٥	البرازيل
	٢٥		بيرو
		١٢٥	الجمهورية الدومينيكية
	٥٠		شيلي
٢٥-/٢٥+			غواتيمالا
	١٠٠		كوستاريكا
	١٢٥		كولومبيا
	١٠٠		المكسيك

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.

١٨ - وفي الاقتصادات التي تستخدم العملات النقدية بوصفها الأداة الرئيسية للسياسة النقدية، كان نمو المعروض النقدي بطيئا في الغالب في عام ٢٠١٣، وخصوصا في الاقتصادات المدولرة وفي البلدان الناطقة بالإنكليزية في منطقة البحر الكاريبي، بينما شهدت اقتصادات أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى نموا سريعا في العملات النقدية (انظر الجدول ألف-٣ من المرفق).

١٩ - ونتيجة لهذه التغيرات في الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية وأسعار الفائدة والعملات، نما الائتمان الكلي بوتيرة مطردة إلى حد ما، إلا أن هذا النمو تباطأ بصورة طفيفة قُبيل نهاية عام ٢٠١٣. وزاد الائتمان المقدم للقطاع العام على مستوى المنطقة، وتوسع بأكثر من ٧٠ في المائة في سورينام وجمهورية فنزويلا البوليفارية بين الفصل الرابع من عام ٢٠١٢ والفصل الرابع من عام ٢٠١٣.

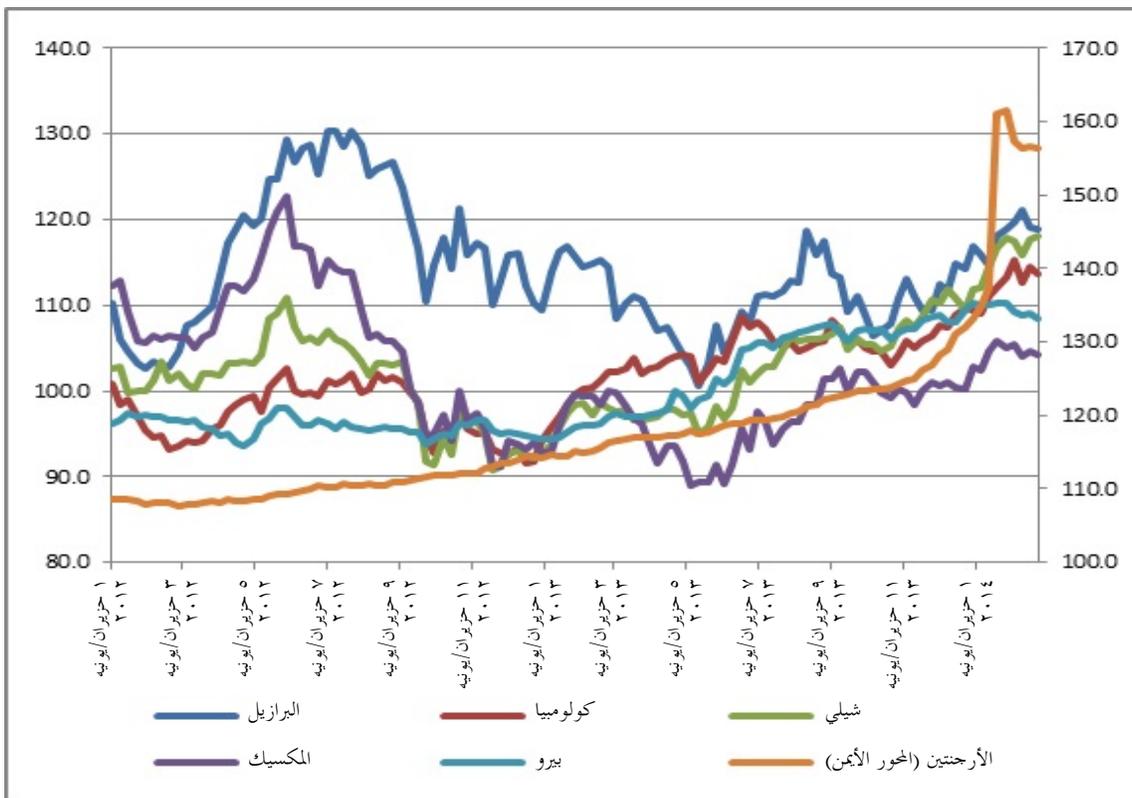
انعكس الاتجاه التصاعدي على قيمة العملة في العديد من البلدان

٢٠ - فيما بدا من المؤكد بصورة متزايدة حدوث تحول في السياسة النقدية للولايات المتحدة في أواخر عام ٢٠١٣، انخفضت أسعار الصرف الاسمية مقابل دولار الولايات

المتحدة في بلدان المنطقة الأكثر اندماجا في أسواق الرأسمال الدولية. وفي واقع الأمر حدث انخفاض في قيمة عملات البرازيل وبيرو وشيلي وكولومبيا بنسبة تزيد على ٩ في المائة في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ولأسباب متباينة شهدت عملات أخرى أيضا هبوطا حادا، بما في ذلك البوليفار (٤٦,٥ في المائة)، والبيزو الأرجنتيني (٣٢,١ في المائة)، والدولار الجامايكي (١٤,٦ في المائة) وبيزو أوروغواي (١٢,٣ في المائة) والغواراني (٨,١ في المائة).

الشكل الثالث

أمريكا اللاتينية (بلدان مختارة): أسعار الصرف الاسمية مقابل دولار الولايات المتحدة في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى شباط/فبراير ٢٠١٤ (المؤشر: كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ = ١٠٠)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام مستمدة من مؤسسة بلومبرغ.

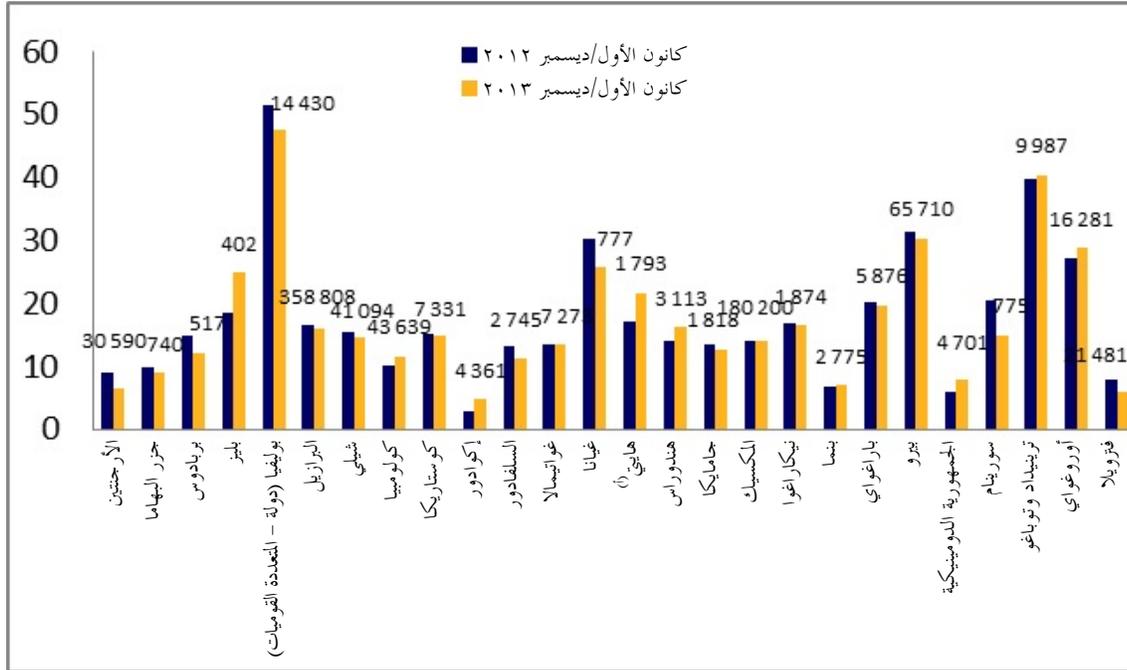
٢١ - وارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي من خارج الإقليم بالنسبة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة ١,٢ في المائة في عام ٢٠١٣. وشهدت أمريكا الجنوبية انخفاضا في قيمة العملة بمقدار ٢,٢ في المائة حسب المناطق دون الإقليمية في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بينما شهدت اقتصادات بلدان منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالإنكليزية تفاوتاً أقل بكثير (زيادة قدرها ٠,٣ في المائة) وأمريكا الوسطى (بما في ذلك الجمهورية الدومينيكية) (انخفاض قدره ٠,٥ في المائة). وارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي خارج الإقليم في ١٣ بلداً في المجموع وبنسبة تزيد على ٧ في المائة في البرازيل وبيرو وشيلي وكولومبيا.

٢٢ - وأدى انخفاض التدفقات الصافية للموارد المالية، بالاقتران مع عجز أوسع نطاقاً في الحساب الجاري لميزان المدفوعات والجهود الرامية إلى إبطاء وتيرة انخفاض قيمة العملة في بعض البلدان، إلى انخفاض معدل تراكم الاحتياطي بدرجة كبيرة للغاية. وبالتالي انخفضت الاحتياطيات الدولية للمنطقة بمقدار ٠,٤ نقطة مئوية محسوبة على أساس سنوي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣. ومثّل ذلك تحولا كبيرا عن الزيادة المطردة التي سجلتها المنطقة في السنوات السابقة.

٢٣ - وعلى الصعيد القطري يبين الشكل الرابع أن الاحتياطيات الدولية في الأرجنتين، وبربادوس، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، والسلفادور، وسورينام، وغيانا، انخفضت بنسبة تزيد عن ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وارتفعت في بليز وهاييتي وهندوراس بنسبة تزيد على ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الفترة.

الشكل الرابع
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (بلدان مختارة): تغيرات الاحتياطيات الدولية في الفترة
٢٠١٢-٢٠١٣

(كسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وعمالين الدولارات)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام رسمية.

(أ) البيانات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

زاد متوسط العجز المالي في المنطقة

٢٤ - اعتمدت المنطقة سياسات مالية مرنة في عام ٢٠١٣ في سياق تباطؤ النمو وتدهور معدلات التبادل التجاري مما أدى إلى انحسار التوسع في الإيرادات العامة.

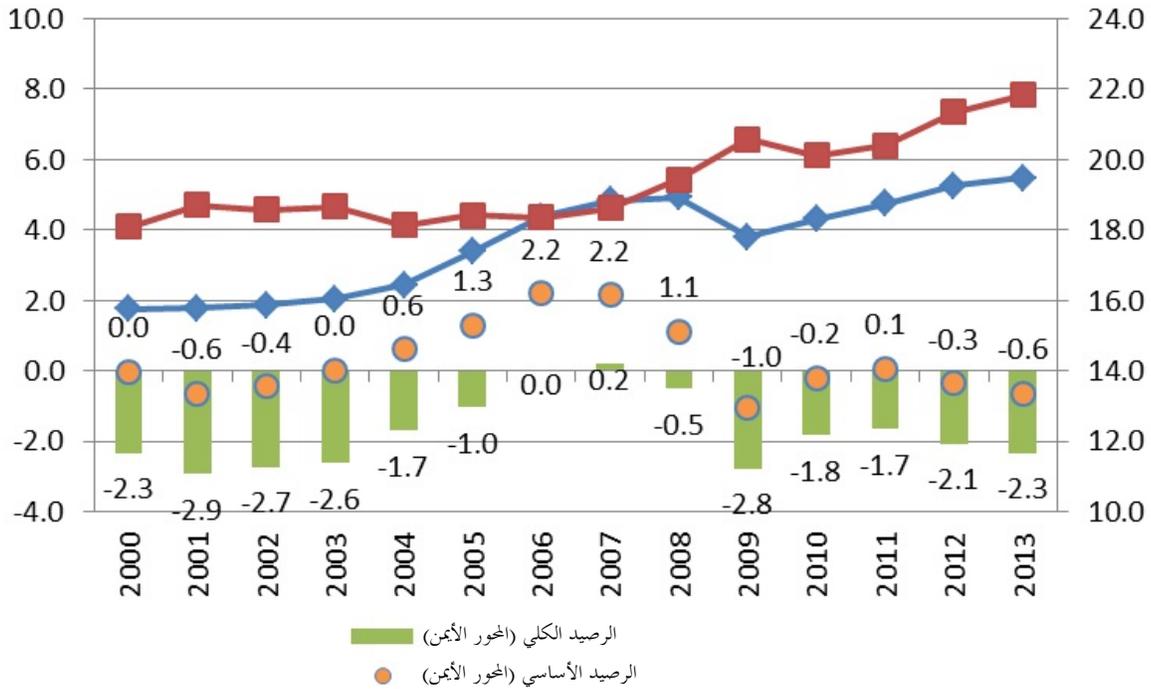
٢٥ - وقد تمكنت البلدان من القيام بذلك دون المساس باستمرارية المالية العامة على المدى الطويل بفضل ظروف الإقراض المواتية للغاية، مع توافر كميات كبيرة من التمويلات الخارجية والمحلية، وانخفاض أسعار الفائدة بشكل لم يسبق له مثيل. وهناك بالطبع استثناءات ملحوظة، منها عدة بلدان في منطقة البحر الكاريبي عانت من ضيق فرص الاقتراض، فاضطرت إلى تحمل عمليات تصحيح مالي شاقة، وبعض بلدان أمريكا الوسطى والجنوبية التي تعاني من اختلالات مالية خطيرة.

٢٦ - ولا تختلف الإحصاءات المستكملة عن التوازن المالي والدين العام كثيرا عن تلك المقدمة في منشور اللوحة العامة الأولية لعام ٢٠١٣^(٢). وقد تدهور الوضع المالي للمنطقة خلال تلك السنة. وبلغ إجمالي العجز في أمريكا اللاتينية ٢,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وبلغ العجز الأساسي ٠,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي في الحالتين أعلى نسبة للعجز منذ وقوع الأزمة في عام ٢٠٠٩، وذلك نتيجة لتراكم العجز في الرصيد الأساسي (انظر الشكل الخامس والجدول ألف-٥ من المرفق).

الشكل الخامس

أمريكا اللاتينية (١٩ بلدا): المؤشرات المالية للحكومات المركزية للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣^(١)

(كسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام رسمية.
(أ) المتوسطات البسيطة.

(٢) استندت التوقعات الواردة في منشور اللوحة العامة الأولية إلى بيانات أولية وردت في الميزانيات الحكومية لعام ٢٠١٤، بينما تشير البيانات المحدثة إلى أرقام رسمية نُشرت في نهاية عام ٢٠١٣.

٢٧ - وبالمقارنة مع عام ٢٠١٢، تدهور الميزان المالي بصورة واضحة في البلدان المصدرة للمعادن (بيرو وشيلي) وفي بعض البلدان المصدرة للهيدروكربونات (إكوادور وترينيداد وتوباغو)، وإن كان ذلك بشكل أقل حدة في دولة بوليفيا المتعددة القوميات وكولومبيا. وكان العجز المالي في هندوراس وكوستاريكا وبما أكبر من المتوسط لمنطقة أمريكا الوسطى دون الإقليمية البالغ ٣ نقاط من الناتج المحلي الإجمالي. وحسنت الجمهورية الدومينيكية وضعها المالي بنسبة ٢,٥ نقطة من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣.

٢٨ - وكما يبين الشكل السادس، سجل كل من دولة بوليفيا المتعددة القوميات وبيرو وشيلي ونيكاراغوا وهايتي عجزا ماليا أو فوائض صغيرة في عام ٢٠١٣.

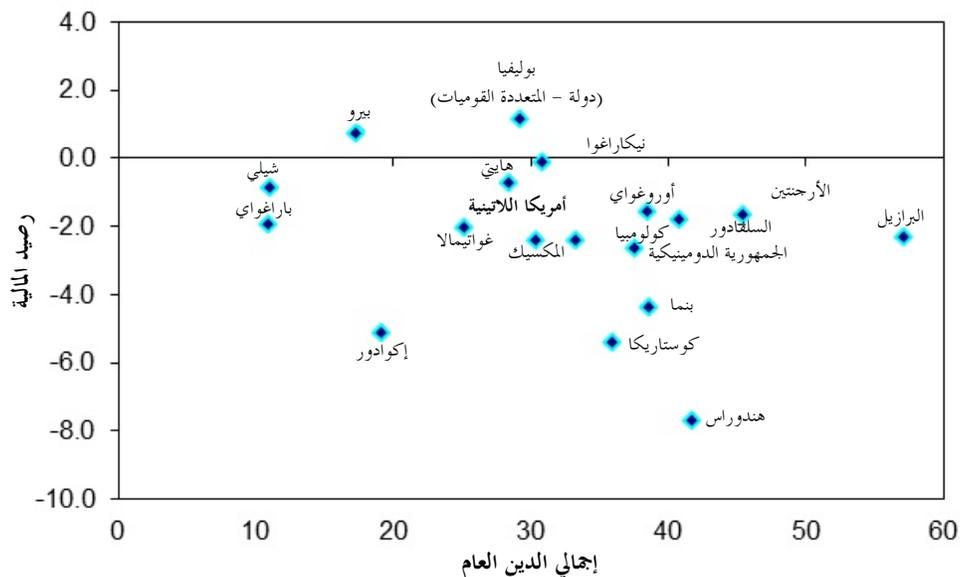
٢٩ - وفي المتوسط ظلت معدلات الديون في أمريكا اللاتينية منخفضة ومطردة، حيث بلغ الدين العام حوالي ٣٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣ (انظر الشكل السادس). ومن ضمن البلدان التي كانت ديونها عند هذا المستوى أو دونه إكوادور، وباراغواي، وبيرو، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وشيلي، وغواتيمالا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وهايتي. غير أن هذه المتوسطات لا تعكس عوائق التمويل التي تواجهها بعض بلدان أمريكا الجنوبية، حيث أدت اختلالات خطيرة إلى ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض الاحتياطيات الدولية.

الشكل السادس

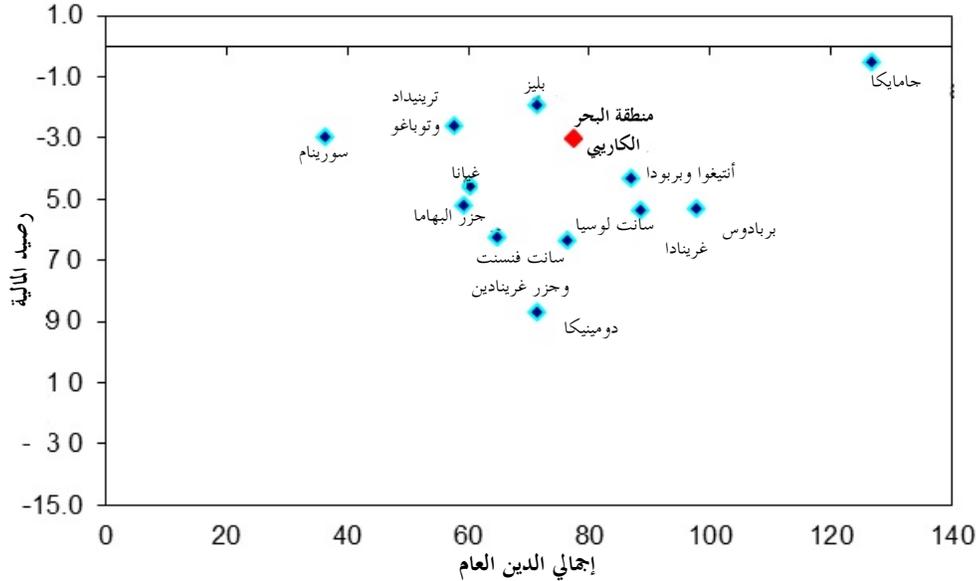
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الميزان المالي والدين العام في عام ٢٠١٣^(١)

(كنسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

ألف - أمريكا اللاتينية



باء - منطقة البحر الكاريبي



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام رسمية.
(أ) يرد توضيح للتغطية في الجدول ألف-٥ من المرفق.

٣٠ - وتشير هذه الأرقام إلى إجمالي الدين العام، الذي يُستخدم عادة كمقياس في المقارنات الدولية، غير أن بعض البلدان تراكمت لديها في السنوات الأخيرة أصول مالية كبيرة في شكل ودائع مالية في المصرف المركزي (البرازيل ودولة بوليفيا المتعددة القوميات) أو في صناديق التثبيت (بيرو وشيلي). وفي البرازيل على سبيل المثال، بلغ صافي الدين ٣٤,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما ناهز إجماليه ٦٠ في المائة.

٣١ - وانخفض العجز العام لبلدان منطقة البحر الكاريبي بمقدار ٠,٢ نقطة من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ٣,٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتتفاوت الأوضاع فيما يتعلق بإجمالي الدين العام، حيث تجاوز متوسطه ٧٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣، وسُجلت أدنى نسبة لإجمالي الدين العام في سورينام حيث بلغت ٤٠ في المائة، بينما شهدت جامايكا أعلى نسبة فاقت ١٢٠ في المائة. وبوجه عام، شهدت البلدان المصدرة للخدمات في منطقة البحر الكاريبي نمواً اقتصادياً ضعيفاً، وبالتالي ظل الدين العام فيها مرتفعاً في عام ٢٠١٣.

شهدت المنطقة نموا بطيئا للسنة الثالثة على التوالي

٣٢ - سجلت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نموا في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٣، وهي نسبة تقل بعض الشيء عن التقديرات الواردة في منشور للمحة العامة الأولية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وسجلت الأرجنتين أكبر فارق بين التوقعات الواردة في المنشور والأداء الفعلي، حيث نما اقتصادها بنسبة ٣ في المائة. ومع ذلك، يمكن عزو انخفاض النتائج عن التوقعات بالنسبة للأرجنتين إلى عمليات إعادة حساب للحسابات القومية للبلد استُخدمت فيها سنة أساس جديدة. وكان النمو في المكسيك (١,١ في المائة) أبطأ نوعا ما عما كان مقدرا. وحدث نمو أعلى قليلا من التوقعات الأولية في كل من دولة بوليفيا المتعددة القوميات (٦,٨ في المائة) وكولومبيا (٤,٣ في المائة) وباراغواي (١٣,٦ في المائة).

٣٣ - وتؤكد الإحصاءات السنوية للناتج المحلي الإجمالي عدم تجانس الأداء الاقتصادي في البلدان. وكما كان الحال في عام ٢٠١٢، سجل أكبر اقتصادين في المنطقة وهما المكسيك والبرازيل نموا منخفضا في عام ٢٠١٣ (٢,٣ في المائة)؛ وفي الواقع، باستثناء هذين البلدين، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة بمعدل ٣,٦ في المائة. وسجلت باراغواي وبنا أعلى زيادة بينما سجل انخفاض في بربادوس، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين.

٣٤ - وسجلت أمريكا الجنوبية حسب المناطق دون الإقليمية نموا قدره ٣ في المائة (مقارنة بتوقع أولي نسبته ٣,١ في المائة)، بينما شهدت المجموعة المؤلفة من أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية وهاييتي توسعا بنسبة ٤,٣ في المائة (مقارنة بنسبته ٤,٠ في المائة التي كانت متوقعة) وبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة البحر الكاريبي ١,٢ في المائة في عام ٢٠١٣، وهو نفس المعدل المسجل في عام ٢٠١٢.

ضعف الاستهلاك والاستثمار

٣٥ - استمر الطلب المحلي في التضاؤل على الصعيد الإقليمي، سواء من حيث الاستهلاك أو الاستثمار، وفي الغالب يعكس التباطؤ في الاستهلاك الخاص تكاليف الأجور التي استمرت في الارتفاع في المنطقة، ولكن بصورة أبطأ من ذي قبل. وتفاقم هذا الوضع في العديد من البلدان بسبب تراخي الإقراض إلى القطاع الخاص. كما تباطأ الاستهلاك العام أيضا، ليقف عند ٢,٥ في المائة، وهو أدنى معدل منذ عام ٢٠٠٣. واتسع نطاق تكوين رأس المال الثابت الإجمالي بنسبة ٤,٧ في المائة ضمن الإجمالي الإقليمي، وإن كان ذلك مصحوبا بتفاوت في الأداء بين مختلف البلدان. وهبط إجمالي الاستثمار الثابت بنسبة ٣ في المائة في المكسيك وتوسع بنسبة ٦,٣ في المائة في البرازيل و ٨ في المائة في كولومبيا، بينما انخفض

انخفاضاً حاداً في شيلي (من ١٢,٣ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ١,٢ في المائة في عام ٢٠١٣) وبيرو (من ١٤,٩ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ١,٧ في المائة في عام ٢٠١٣). ونما الاستثمار المحلي الإجمالي بمعدل أبطأ من نمو تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، مما يعكس تخفيضاً في تراكم المخزونات في المنطقة.

٣٦ - وأدت الزيادة في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي إلى زيادة الاستثمار الإقليمي مرة أخرى. ورغم التفاوت بين البلدان في ازدياد معدل الاستثمار الإقليمي فقد شهد هذا المعدل زيادة مطردة في السنوات الخمس الماضية من ٢٠,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٣ في المائة في عام ٢٠١٣. وتجلّى ازدهار الطلب المحلي في زيادة الواردات الفعلية للمنطقة من السلع والخدمات بمقدار ٤,٩ في المائة، على غرار الارتفاع المسجل في عام ٢٠١٢. وفي غضون ذلك تباطأ نمو الصادرات الحقيقية من السلع والخدمات ليصل إلى ٢,٣ في المائة (من ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٢).

٣٧ - وحققت التجارة أداءً جيداً بوجه عام، وإن لم تزدهر بالقدر الذي كانت عليه في عام ٢٠١٢. وسجلت جميع البلدان معدلات نمو إيجابية في هذا القطاع. وأسهم قطاع السياحة إسهاماً إيجابياً مرة أخرى في نمو قطاعي الفنادق والتجارة رغم حدوث زيادة أقل في عدد السائحين الوافدين في عام ٢٠١٣ بالمقارنة إلى عام ٢٠١٣: فقد ازداد عدد السائحين الوافدين بنسبة ٤,٢ في المائة في أمريكا الوسطى (٧,٣ في المائة في عام ٢٠١٢)، وبنسبة ٢,٤ في المائة في أمريكا الجنوبية (٥ في المائة في عام ٢٠١٢) و ١ في المائة في منطقة البحر الكاريبي (٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٢)^(٣).

٣٨ - وفي القطاعات الأخرى، يسرت عودة الأحوال الجوية العادية توسع القطاع الزراعي بمعدلات أعلى من المتوسط السائد ضمن الاقتصاد الوطني للأرجنتين (١١,١ في المائة)، وباراغواي (٣٦,٦ في المائة)، والبرازيل (٦,٥ في المائة). وكان أداء قطاع التعدين متفاوتاً إلى حد كبير. ففي حين لم تسجل أنشطة التعدين على الصعيد الإقليمي أية زيادة مقارنة بأرقام عام ٢٠١٢، شهدت أوروغواي وبنما ودولة بوليفيا المتعددة القوميات ونيكاراغوا وبعض اقتصادات منظمة دول شرق البحر الكاريبي توسعاً فوق العشرة بالمائة. ولوحظ نمط مماثل في قطاع البناء. وشهدت أنتيغوا وبربودا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وغرينادا، وكولومبيا، ونيكاراغوا طفرة في نشاط التشييد بنسبة تزيد على ١٠ في المائة وسجلت بنما معدلات تقارب ٣٠ في المائة. وانكمش هذا القطاع في المكسيك (بنسبة ٤,٥ في المائة)، وكذلك في الجمهورية الدومينيكية، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، ودومينيكا، وسانت لوسيا، وهندوراس، ولكنه ظل مستقراً في السلفادور. كما تفاوت التصنيع بين البلدان، بالرغم من أن النمو العام في القطاع ظل دون معدل توسع الاقتصاد ككل.

(٣) World Tourism Organization (UNWTO), *UNWTO World Tourism Barometer*, vol. 12, January 2014

٣٩ - وأسفرت التغيرات في أسعار الاستيراد والتصدير عن تحقيق مكاسب أقل في معدلات التبادل التجاري في عام ٢٠١٣ مقارنة بما تحقق في عام ٢٠١٢. وبالإضافة إلى ذلك، ومع زيادة صافي المدفوعات بالخارج، وانخفاض صافي التحويلات الجارية، ارتفع الدخل القومي الإجمالي المتاح بمعدل ٢ في المائة فقط، أي دون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي. ومع تراخي النمو في الدخل القومي، تقلصت الوفورات الوطنية وأسهمت المدخرات الخارجية على نحو متزايد في تمويل الاستثمارات الإقليمية.

الشكل السابع

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣

(كنسب مئوية، بالدولارات وبالأسعار السائدة لعام ٢٠٠٥)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام رسمية.

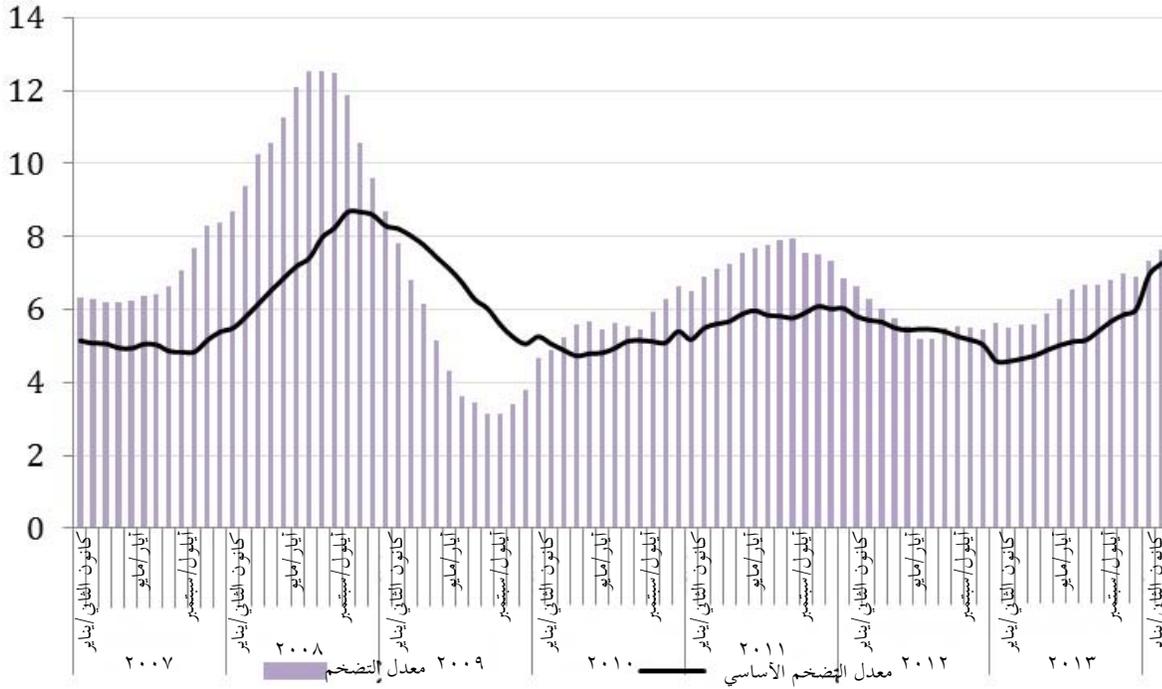
كانت ثمة زيادة في معدلات التضخم

٤٠ - بلغ متوسط المعدل التراكمي للتضخم المرجح في المنطقة لفترة الاثني عشر شهرا المنتهية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ نسبة ٧,٣ في المائة، مقارنة بنسبة ٥,٦ في المائة في عام ٢٠١٢. وسجل كل من جمهورية فنزويلا البوليفارية والأرجنتين معدل تضخم فوق العشرة بالمائة (الجدول ألف-٧ من المرفق). وساهم ارتفاع أسعار المواد الغذائية، الذي يعود سببه أساسا إلى العوامل التي تؤثر على إمدادات غذائية محلية معينة، إلى حد كبير في ارتفاع معدلات التضخم. ومع ذلك فقد اتجه معدل التضخم الأساسي إلى الارتفاع خلال العام في معظم البلدان أيضا.

الشكل الثامن

أمريكا اللاتينية: معدلات التضخم والتضخم الأساسي في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣^(أ)

(النسبة المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.

(أ) المعدل التراكمي للتضخم خلال مدة الاثني عشر شهرا.

تعثّر إيجاد فرص العمل، ولكن لم يؤد إلى ارتفاع معدل البطالة

٤١ - انعكس التراجع الاقتصادي على سوق العمل في عام ٢٠١٣، وفقدت قدرات إيجاد فرص العمل زخمها إلى حد كبير. ولذلك انخفض معدل العمالة في المناطق الحضرية للمرة الثانية في غضون ١٠ سنوات، وإن كان بنسبة ٠,١ في المائة فقط، من ٥٦,٦ في المائة إلى ٥٦,٥ في المائة (المتوسط المرجح لـ ١٨ بلدا؛ انظر الجدول ألف-٨ من المرفق). وكان أحد العوامل الكامنة وراء تراجع فرص العمل تضائل الطلب على اليد العاملة، الأمر الذي أدى إلى إبطاء النمو في فرص العمل بأجر إلى ما يقدر بنحو ١,٥ في المائة، مقارنة بنسبة ٣,١ في المائة عام ٢٠١٢.

٤٢ - وتقلص معدل المشاركة في سوق العمل للسكان في سن العمل بدرجة أكبر قبيل نهاية السنة، وبالتالي انخفض معدل المشاركة في المناطق الحضرية من ٦٠,٥ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٦٠,٣ في المائة في عام ٢٠١٣. ويعكس هذا الانخفاض انخفاض معدل مشاركة الرجال في القوة العاملة (المتوسط المرجح لـ ١٦ بلدا) في حين بقي المعدل ثابتا بالنسبة للمرأة. ومن حيث المتوسط البسيط في هذه البلدان، ارتفع معدل مشاركة المرأة في القوة العاملة بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية، في حين ظل معدل مشاركة الرجال ثابتا.

٤٣ - وبسبب هذا التقلص لمعدل المشاركة في سوق العمل، لم يؤد انخفاض معدل العمالة إلى ارتفاع معدل البطالة. وفي الواقع، نظرا لانخفاض المشاركة بدرجة أكبر مما كان متوقعا، انخفض معدل البطالة المعلنة في المناطق الحضرية بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية، من ٦,٤ في المائة إلى ٦,٢ في المائة (وليس ٦,٣ في المائة كما جاء في التقديرات الواردة في تقديرات منشور للمحة العامة الأولية). وقد انخفض عدد عاطلين عن العمل في المناطق الحضرية بالقيم المطلقة بنحو ١٦٠.٠٠٠ شخص؛ ومع ذلك لا يزال ما يقدر بحوالي ١٣,٥ مليون من الأشخاص البالغين من العمر ١٥ سنة فأكثر عاطلين عن العمل في مدن المنطقة.

٤٤ - وانخفض متوسط معدل البطالة انخفاضا طفيفا في ١٦ بلدا بالنسبة للرجال والنساء على حد سواء، ولكن لأسباب متضادة. وكما كان الحال بالنسبة لمعدل العمالة الإجمالي، لم يتجلى انخفاض معدل عمالة الرجال في ارتفاع مستوى البطالة بسبب انخفاض معدل مشاركة الرجال. وفي الوقت نفسه، قوبلت الزيادة في معدل مشاركة النساء في القوة العاملة بزيادة أكبر في مستوى عمالة المرأة.

٤٥ - وأدى ضعف الطلب على اليد العاملة أيضا إلى زيادة أقل في العمالة الرسمية، التي ازدادت بنسبة ٢,٩ في المائة (المتوسط البسيط لـ ١٢ بلدا)، وهي أدنى نسبة منذ عام ٢٠٠٢

(باستثناء عام ٢٠٠٩). ولا يعكس توسع العمالة الرسمية توفير فرص عمل جديدة فحسب، بل وكذلك إضفاء الطابع الرسمي على الوظائف الموجودة.

٤٦ - وتشكل العمالة الناقصة المعلنة دليلاً آخر على التغير في أسواق العمل. وكان هذا المؤشر قد تحسن تدريجياً خلال العقد الماضي (مرة أخرى، باستثناء عام ٢٠٠٩)، غير أن ذلك التحسن توقف في عام ٢٠١٣ عقب تراجع طفيف في العمالة المعلنة (المتوسط البسيط لـ ١٣ بلداً). إلا أن التغييرات كانت متواضعة في معظم البلدان.

٤٧ - وفي معظم البلدان التي تتوفر عنها معلومات، ارتفع متوسط الأجور بوتيرة أبطأ من وتيرتها في العام الماضي، رغم أنها ما زالت تشكل عاملاً هاماً في زيادة دخل الأسر المعيشية. وفي البلدان التي تتوفر عنها بيانات ارتفعت الأجور بنسبة ١,٩ في المائة من حيث القيمة الوسيطة الحقيقية (مقابل ٢,٣ في المائة عام ٢٠١٢). ومما ساهم في تباطؤ وتيرة الارتفاع الزيادة الأقل في الحد الأدنى للأجور (في المتوسط لدى ٢٠ بلداً)، الذي ارتفع بنسبة ١,٤ في المائة بالقيمة الحقيقية، مقابل ٢,٨ في المائة عام ٢٠١٢.

٤٨ - وخلاصة القول أن فقدان الزخم في أسواق العمل في عام ٢٠١٣ لم يسفر عن ارتفاع معدلات البطالة. بيد أن انخفاض عدد الوظائف الجديدة والزيادة المتواضعة في الأجور الحقيقية أديا إلى تباطؤ الزيادة في تكاليف الأجور، مما أسفر عن كبح استهلاك الأسر المعيشية، وبالتالي الطلب المحلي.

الجدول ٣

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: مؤشرات سوق العمل للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٣

(بالنسبة المئوية)

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
										معدل البطالة في المدن ^(ب) (ج)
٦,٢	٦,٤	٦,٧	٧,٣	٨,١	٧,٣	٧,٩	٨,٦	٩,٠	١٠,٣	المتوسط المرجح
										معدل المشاركة في المدن ^(ب) (ج)
٦٠,٣	٦٠,٥	٦٠,٣	٦٠,١	٥٩,٨	٥٩,٧	٥٩,٧	٥٩,٥	٥٩,٣	٥٩,٥	المتوسط المرجح
										معدل المشاركة الوطني ^(ب) (د)
٦١,١	٦٠,٩	٦١,٠	٦٠,٨	٦٠,٩	٦٠,٩	٦٠,٩	٦٠,٦	٦٠,٢	٦٠,٨	المتوسط البسيط
٤٩,٦	٤٩,٣	٤٩,١	٤٨,٩	٤٨,٩	٤٨,٦	٤٨,٣	٤٨,٠	٤٧,٦	٤٧,٨	النساء
٧٣,٥	٧٣,٥	٧٣,٩	٧٣,٧	٧٤,٠	٧٤,٢	٧٤,٥	٧٤,٣	٧٣,٨	٧٤,٨	الرجال

٢٠١٣ ^(١)	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
٥٦,٥	٥٦,٦	٥٦,٢	٥٥,٧	٥٥,٠	٥٥,٤	٥٥,١	٥٤,٥	٥٤,٠	٥٣,٤	معدل العمالة في المدن ^{(ج)(د)} المتوسط المرجح
٨,١	٧,٩	٨,١	٨,٥	٨,٩	٧,٩	٨,٤	٨,٦	٩,٩	١٠,٦	العمالة الناقصة بالساعات ^(١) المتوسط البسيط
١٦٤,٨	١٥٩,٨	١٥٣,٥	١٤٥,٩	١٤٠,٥	١٤٠,٢	١٣٢,٢	١٢٢,٣	١١٥,٢	١٠٧,٥	مؤشرات العمالة الرسمية ^{(ج)(ط)} المتوسط البسيط
١١٧,٦	١١٥,٤	١١٢,٨	١١١,٠	١٠٨,٦	١٠٥,٢	١٠٦,٤	١٠٥,١	١٠٣,٠	١٠٢,٥	الأجر الوسيط الحقيقي ^(ط) القيمة الوسطية
١٢٤,٧	١٢٣,٠	١١٩,٦	١١٨,١	١١٥,٩	١١٠,١	١١٠,٩	١٠٩,٢	١٠٥,٦	١٠٣,٦	الحد الأدنى للأجور ^(ط) القيمة الوسطية

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.

(أ) بيانات أولية.

(ب) أربعة وعشرون بلدا.

(ج) عُدلت البيانات مراعاة لتغير المنهجية في المكسيك (٢٠٠٥).

(د) ثمانية عشر بلدا.

(هـ) ستة عشر بلدا.

(و) أدرجت بيانات عن المناطق الحضرية بالنسبة للبلدان التي لا تتوفر فيها بيانات معدلة على الصعيد الوطني.

(ز) ثلاثة عشر بلدا.

(ح) عمال يشملهم الضمان الاجتماعي عادة. ١٢ بلدا.

(ط) المؤشر: عام ٢٠٠٠ = ١٠٠.

ثانيا - التوقعات لعام ٢٠١٤

٤٩ - أظهرت مؤشرات النشاط في البلدان المتقدمة النمو في عام ٢٠١٤ حتى الآن ارتفاعا معتدلا، كما هو الحال في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وجمهورية كوريا وألمانيا ومختلف الاقتصادات الأخرى في منطقة اليورو، أو علامات على أن الكساد قد أشرف على نهايته. وعلى الرغم من أن الإنتاج لم يعد إلى مستوى ما قبل الأزمة في العديد من البلدان الأوروبية، توحى المؤشرات بأن البلدان المتقدمة النمو ستحقق إجمالا نموا اقتصاديا يبلغ حوالي ٢,٢ في المائة عام ٢٠١٤^(٤)، وهو معدل نمو أعلى من المتوسط البالغ

International Monetary Fund, *World Economic Outlook Update. Recovery Strengthens, Remains Uneven* (٤)

(Washington, D.C., April 2014).

٠,٣ في المائة للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠. وفي الوقت نفسه، لا تبدي الصين حتى الآن أي مؤشرات على تباطؤ كبير، وقد حددت الحكومة الصينية هدفا للنمو قدره ٧ في المائة في عام ٢٠١٤. غير أن هنالك ما يدعو إلى توشي درجة من الحذر نظرا لدلائل التوتر التي ظهرت مؤخرا في النظام المالي، وتباطؤ النمو في قطاع الصناعة التحويلية.

٥٠ - وخلال الأشهر القليلة الأولى من عام ٢٠١٤، خفض مجلس الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة معدل شرائه للأصول المالية ثلاث مرات، وسيستمر تناقص الحوافز النقدية طوال العام وفي الفصل الأول من عام ٢٠١٥ على الأقل. وفي ذلك الوقت، سيبدأ مجلس الاحتياطي الاتحادي زيادة سعر الفائدة من مستواه الحالي القريب من الصفر في المائة. ومن المتوقع أن تواصل اليابان انتهاج سياستها النقدية التوسعية، لا سيما لمكافحة آثار الارتفاع المقرر هذ العام في ضرائب الاستهلاك. ولا يتوقع حدوث أي تغييرات كبيرة في السياسة النقدية في منطقة اليورو، التي تهدف في المقام الأول إلى تحقيق استقرار أسواق الديون السيادية، بيد أنه من المرجح اتخاذ موقف أكثر مرونة نظرا لشبح الانكماش الاقتصادي الذي يلوح بصورة متزايدة.

٥١ - ويشير تعاضم النشاط في البلدان المتقدمة النمو، إلى جانب عودة السياسة النقدية تدريجيا إلى وضعها الطبيعي في الولايات المتحدة، إلى أن قيمة الدولار مقابل عملات الاقتصادات الناشئة سترتفع وأن تكلفة الموارد المالية الدولية ستزداد.

٥٢ - وبالتالي ستؤثر قوتان متضادتان على أسواق السلع الأساسية. فمن جهة، من المرجح أن يؤدي ارتفاع تكاليف الموارد المالية إلى انخفاض المخزونات. وسيؤدي ذلك الارتفاع، وما يترتب عليه من ارتفاع قيمة العملة في البلدان المتقدمة النمو، إلى انخفاض الأسعار. ومن جهة أخرى فإن تحقيق نمو أقوى في الاقتصاد العالمي سيكفل استمرار بعض الزخم في الطلب. ولما كان من المتوقع أن النمو العالمي في عام ٢٠١٤ سيدفعه نشاط أقوى في البلدان المتقدمة النمو، التي يقل فيها نمو الطلب على المنتجات الأولية، فمن المرجح أن تنخفض أسعار السلع الأساسية انخفاضا معتدلا مرة أخرى. ومما يؤثر على هذا الانخفاض أيضا تحويل هيكل الإنتاج في الاقتصاد الصيني نحو توفير الخدمات، فضلا عن إعادة توجيه الإنفاق نحو الاستهلاك وبعيدا عن الاستثمار.

٥٣ - وفيما يتعلق بالمواد الهيدروكربونية، فقد انتقلت التوترات الجغرافية السياسية إلى أوروبا مع النزاع الدائر في أوكرانيا الذي يهدد بعرقلة الإمدادات. ولا يزال هذا الأمر يسبب عدم اليقين في سوق المواد الهيدروكربونية، على الرغم مما كان هناك في السابق من توافق في الآراء على أن الأسعار ستخفض بسبب التغييرات الكبيرة التي تحدث في إمدادات الطاقة العالمية.

٥٤ - ويشكل أداء الصين في عام ٢٠١٤ عامل الخطر الرئيسي في هذا السيناريو الأساسي. فإذا تزايد الإعسار في النظام المالي للبلد أو تعذر الحفاظ على معدل نمو أكبر من ٧ في المائة، فإن ذلك قد يؤثر سلباً على البيئة الخارجية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ولا سيما تلك التي تربطها بالصين علاقات تجارية قوية.

٥٥ - ومع الانخفاض الطفيف في الأسعار، وخاصة أسعار الأغذية ومنتجات التعدين، ستكون معدلات التبادل التجاري أقل مؤاتاة مما كانت عليه في السنوات السابقة. وبالنسبة للمنطقة ككل، من المتوقع أن تتردى معدلات التبادل التجاري من جديد في عام ٢٠١٤ بنسبة تبلغ حوالي ١ في المائة. وتختلف هذه البيئة الخارجية على بلدان المنطقة آثاراً متفاوتة حسب هيكل صادراتها وعلاقتها مع الاقتصادات الرئيسية. وستقع أشد الآثار على بلدان أمريكا الجنوبية، في حين يُتوقع أن تشهد اقتصادات أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، بوصفها بلداناً مستوردة صافية للأغذية، مكاسب متواضعة في معدلات التبادل التجاري. ويُتظر أن تظل معدلات التبادل التجاري للمكسيك مستقرة نسبياً في عام ٢٠١٤، حيث إن معظم صادراتها من المنتجات المصنعة.

٥٦ - ومن المتوقع أن يتبع حجم الصادرات نمطاً مماثلاً لنمطه في عام ٢٠١٣، مع ارتفاع طفيف على الصعيد الإقليمي وفروق كبيرة بين المناطق دون الإقليمية والبلدان. وبالنسبة للاقتصادات التي تعتمد اعتماداً كبيراً على السلع الأساسية والتي تصدر في المقام الأول إلى الصين، ستحقق الاتجاهات المتوقعة في الكميات والأسعار نمواً ضئيلاً في قيم الصادرات. أما الاقتصادات التي توجه صادراتها إلى الولايات المتحدة أساساً (لا سيما المكسيك وبلدان أمريكا الوسطى)، فتواجه توقعات أكثر إشراقاً نوعاً ما فيما يتعلق بالصادرات.

٥٧ - وبافتراض مواصلة مجلس الاحتياطي الاتحادي تخفيف تدابير التيسير النقدي في الولايات المتحدة، ومع انتعاش الاقتصادات المتقدمة النمو الأخرى إلى حد ما، من المرجح أن تستمر التدفقات المالية في العودة تدريجياً إلى الاقتصادات المتقدمة النمو وتبدأ السيولة العالمية في العودة إلى أوضاع أقرب إلى المعتاد. ومن شأن هذا السيناريو المتمثل في تقلص الموارد المالية الخارجية أن يؤثر على البلدان بطرق مختلفة حسب ظروفها الخاصة، بما في ذلك مدى تأثرها بالعوامل الخارجية وتاريخ اقتراضها وسلامة سياساتها الحالية في للاقتصاد الكلي. ويبين الجدول ٤، دون ادعاء الإحاطة بجميع الاحتمالات، بعض مؤشرات الاقتراض والاحتياجات من السيولة التي يمكن استخدامها لقياس مدى تأثر البلدان بحدوث تحول في التدفقات المالية.

الجدول ٤

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: مؤشرات الاقتراض والاحتياجات من السيولة
لعام ٢٠١٣

(بالنسب المئوية وفروق النسب المئوية)

نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي		نسبة الاحتياطيات الدولية إلى واردات السلع والخدمات	
	التبـاين ٢٠١٣/٢٠١٠	٢٠١٣	التبـاين ٢٠١٣/٢٠١٠	٢٠١٣
أنتيغوا وبربودا	-٠,٨	٣٧,٢	-٠,١	-١٤,٨
الأرجنتين	-٥,٤	٢٩,٥	-١,٠	-٠,٦
البهاما	٤,٩	١٣,٩	-٧,٩	-١٨,٠
بربادوس	-١,٠	٢٩,٧		
بليز باراغواي	-٧,١	٦٥,٩	-٠,٩	-٤,٢
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	-٥,٧	٢٤,٢	٠,٥	٤,٣
البرازيل	٢,٠	١٤,٠	-١,٤	-٣,٧
شيلي	٦,٨	٤٦,٧	-٥,٠	-٣,٤
كولومبيا	١,٤	٢٣,٩	-٠,٢	-٣,٣
كوستاريكا	٧,١	٣٢,٤	-١,١	-٤,٦
دومينيكا	١,٧	٥٢,٦		
الجمهورية الدومينيكية	٥,٥	٢٤,٨	٤,٦	-٣,٨
إكوادور	-٠,٦	١٩,٤	٠,٤	-١,٩
السلفادور	٥,٢	٥٠,٥	-٤,٣	-٧,٠
غرينادا	٠,١	٦٩,٨	٢,٧	-٢٣,٨
غواتيمالا	٠,٣	٢٩,٤	-١,٧	-٣,١
غيانا	-٤,٩	٤١,٣	-٤,٦	-١٥,٦
هايتي	٣,٩	١٥,٠	-٠,٧	-٣,٢
هندوراس	١٠,٧	٣٤,٥	-١,١	-٥,٤
جامايكا	-٦,١	٥٧,٣	-١,٦	-٨,٦
المكسيك	-٠,١	١٨,٧	-١,٤	-١,٧
نيكاراغوا	-٥,٤	٣٩,٧	-٢,٤	-١٢,٤
بنما	-٨,١	٣٠,٥	-١,٧	-١٢,٠

٦٠ - وثالثاً، في ظلّ التقلّص المفاجئ للتمويل الخارجي، توفّر الاحتياطات الدولية السيولة اللازمة للحفاظ على وتيرة الواردات والوفاء بالالتزامات الخارجية. وتتسم المنطقة في هذا الصدد بتجانس أقل، إذ إن معدل تغطية الواردات بالصادرات منخفض جداً في عدد من الحالات، وقد تدهور مؤخراً^(٥).

٦١ - وحتى الآن، يغطي الاستثمار المباشر الأجنبي نسبة كبيرة جداً من احتياجات المنطقة من التمويل الأجنبي. ومع ذلك لا يمكن استبعاد حدوث تباطؤ في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي، ولا سيما نحو تلك القطاعات المنتجة للسلع التي سينمو الطلب فيها بوتيرة أقل مقارنة بالسنوات الماضية. وسيستبع الاستثمار المباشر الأجنبي المخصص لتمويل الإنتاج الموجه للأسواق المحلية توقعات المستثمرين بشأن قدرة البلدان على دفع عجلة النمو في السوق المحلية عن طريق اتباع سياسات مضادة للتجاهات الدورية.

٦٢ - وبالتالي، من المتوقع أن يتقلّص حجم السيولة العالمية عام ٢٠١٤، مما يفرض على المنطقة مواجهة تحديات أساسية في سياسات الاقتصاد الكلي وفي التمويل الخارجي. وي طرح هذا السياق الذي يشهد تراجع النمو الاقتصادي، واتساع نطاق العجز في الحسابات الجارية، وتضاؤل تدفقات رؤوس المال، تحديات جديدة وأكبر عام ٢٠١٤، ولا سيما للسلطات النقدية.

٦٣ - ففي ظل تقلّب أسعار الصرف والتراجع الحاد في قيمة العملات أو خسائر الاحتياطي، قد تختار المصارف المركزية استيعاب السيولة للحيلولة دون أن تؤدي تعديلات أسعار الصرف إلى تضخم الأسعار المحلية. إلا أن هذا السيناريو ينطوي على خطر إضافي هو إمكانية أن تشهد بعض المؤسسات المالية وغير المالية في المنطقة صعوبات في ميزانيتها العمومية، بسبب تقلبات أسعار الصرف التي تضاف إلى عدم الاتساق بين الأصول والخصوم، فضلاً عن مسألة المتأخرات التي قد تنشأ إذا ما أصبحت شروط الاقتراض أكثر صرامة.

٦٤ - ومن ناحية أخرى قد يدفع ضعف الطلب الخارجي بوضعي السياسات النقدية إلى بذل جهد أكبر من أجل الحفاظ على مستويات محددة من السيولة لكفالة استدامة الطلب المحلي. وسيتوقف مدى هيمنة أي من هذه السياسات على الحيز السياساتي المتاح، وعلى

(٥) ليس المؤشر المستخدم في الجدول ٤ إلا أحد سبل قياس مدى كفاية الاحتياطات الدولية. وللإطلاع على مناقشة أكثر تعمقاً بهذا الصدد انظر: Box II. 2 of ECLAC, *Preliminary Overview of the Economies of Latin America and the Caribbean*, 2011, (United Nations publication, Sales No. E.12. II. G. 2) و Section II. C of Part 2 of ECLAC, *Economic Survey of Latin America and the Caribbean 2010-2011* و (United Nations publication, Sales No. E.11. II. G. 3).

المدى الذي يؤثر فيه انخفاض قيمة العملة على تضخم الأسعار، وعلى مدى سرعة تراجع الطلب المحلي. إذ خلال عام ٢٠١٤ ستواصل السلطات مواجهة التحديات وفق التأثير النسبي لكل منها في الضغوط التضخمية والتباطؤ الاقتصادي. وفي الواقع، قام بلدان، هما البرازيل وباراغواي، برفع معدل الفائدة الرسمي في الأشهر القليلة الأولى من السنة، فيما خفضه بلد واحد هو شيلي.

٦٥ - وفي الوقت ذاته، سيؤدي ازدياد صرامة القيود الخارجية التي تواجهها المصارف المركزية في المنطقة إلى زيادة تقلب أسعار صرف العملات في الاقتصادات التي تسمح بمرونة أسعار الصرف، وإلى تآكل الاحتياطي الذي تراكم، أو حتى إلى خسائر في الاحتياطي، في الاقتصادات التي تحدد أسعار صرف ثابتة أو تلك التي تتدخل سلطاتها النقدية في السوق للحد من تقلبات أسعار الصرف. وفي أوائل هذا العام، استمرّ انخفاض قيمة العملات الوطنية الذي بدأ عام ٢٠١٣ في العديد من البلدان، على الرغم من أن أسعار الصرف مالت إلى الاستقرار في وقت لاحق. وفي الوقت نفسه، خُفضت قيمة العملة الأرجنتينية بشكل حاد فيما أرسست جمهورية فنزويلا البوليفارية آلية جديدة لتحديد حصص القطاع الخاص من الدولار (بالإضافة إلى النظام التكميلي لإدارة العملات الأجنبية، المسمى سيكاد)، مما أسفر عن نشوء سعر صرف رسمي ثالث أعلى، وهو ما يعتبر فعلياً تخفيضاً لقيمة العملة.

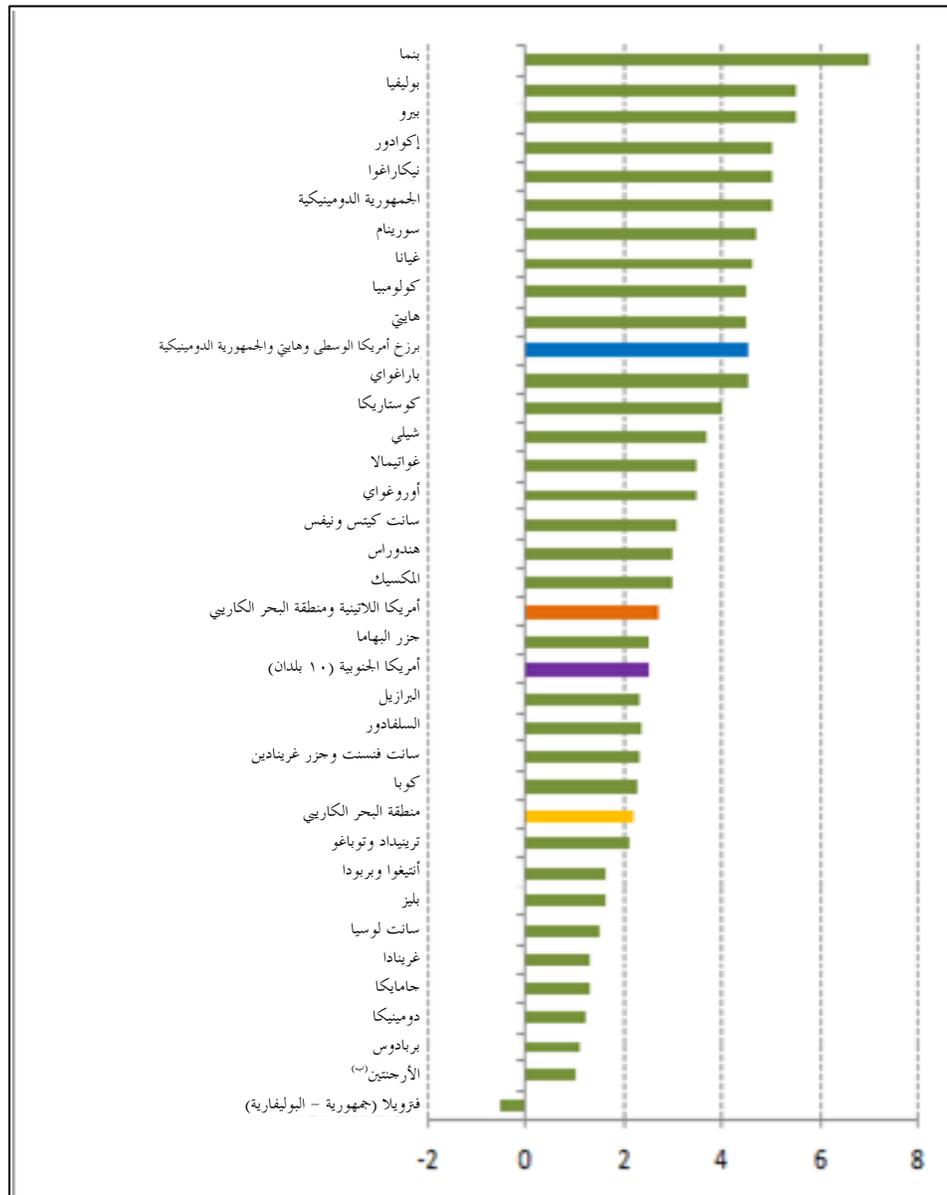
٦٦ - وعلى عكس النمط السائد في السنوات الأخيرة، من غير المحتمل أن تدعم السياسات المالية الطلب المحلي في المنطقة عموماً خلال عام ٢٠١٤. ومن جانب الإيرادات، سيؤثر ركود الأداء الاقتصادي سلباً في الإيرادات الضريبية، في حين ستشهد إيرادات تصدير الموارد الطبيعية في العديد من البلدان ركوداً أو حتى تراجعاً، مما يعكس توقعات الأسعار الدولية، على الرغم من أن انخفاض قيمة العملات سيخفف هذا الأثر إلى حد ما. وفي الوقت ذاته، سيؤدي انخفاض السيولة الدولية إلى تشدّد أكبر في الشروط المالية، الأمر الذي من المرجح أن يجد من نمو الإنفاق العام ويجبر الحكومات على السعي إلى اتخاذ تدابير جديدة لزيادة الإيرادات. وبعبارة أخرى، قد يكون عام ٢٠١٤ منعطفاً نحو مرحلة جديدة سيكون من الصعب فيها موازنة الحسابات المالية، ولا سيما مع انخفاض معدّل النمو عن الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨.

٦٧ - وباعتبار تسلّم إدارات جديدة مقاليد الحكم في عدة بلدان عام ٢٠١٤، في خضمّ مطالبات متزايدة من عامة الناس وتباطؤ في الإيرادات الحكومية، فمن المتوقع أن تعود السياسة المالية لتصبح محور النقاش العام، مع إجراء مناقشات بشأن إجراءات ومبادرات ضريبية جديدة لازمة لتحويل الإنفاق العام نحو القطاعات الاجتماعية.

٦٨ - وبالنظر إلى السياق الخارجي في عام ٢٠١٤، لن يزيد معدّل النمو في المنطقة كثيرا عمّا كان عليه في عام ٢٠١٣، ومن المرجح أن يصل إلى ٢,٧ في المائة - أي أقل من نسبة ٣,٢ في المائة المتوقعة في نهاية عام ٢٠١٣ (انظر الشكل التاسع). ومما ساهم في انخفاض معدّل النمو الإقليمي هذا أن الاختلالات في بعض البلدان، التي أضحت حليّة في السنوات الأخيرة، قد تفاقمت خلال عام ٢٠١٣، وصار إجراء التعديلات يكتسي أهمية متزايدة. وينطبق ذلك بصفة خاصة على الأرجنتين وجمهورية فنزويلا البوليفارية. ففي وقت مبكر من السنة خفّضت الأرجنتين قيمة عملتها تخفيضا كبيرا ورفعت معدلات الفائدة، وهما إجراءان من شأنهما أن يؤديا إلى فتور النشاط الاقتصادي في المدى القصير^(٦). وفي جمهورية فنزويلا البوليفارية، يؤدي نقص العملات الأجنبية من بين عوامل أخرى إلى عرقلة النشاط الاقتصادي. وهذه هي البلدان التي خفّضت توقعات النمو فيها بشكل حاد بالمقارنة مع الأرقام الواردة في منشور اللوحة العامة الأولية. وسيكون النمو في أكبر اقتصادين في المنطقة، وهما البرازيل والمكسيك، أقل مما كان متوقعا، على الرغم من أن التعديلات في هاتين الحالتين كانت أقل.

(٦) يُعزى التوقع المنخفض جزئيا أيضا إلى تغيير سنة الأساس المستخدمة في الحسابات القومية. وفي عام ٢٠١٣، كان النمو الاقتصادي كذلك أقل من التقديرات التي استخدمت فيها سنة الأساس السابقة.

الشكل التاسع
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٢^(أ)
(بالنسب المئوية، بالدولارات وبالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٥)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.

(أ) توقعات.

(ب) في آذار/مارس ٢٠١٤، نشرت الأرجنتين نتائج جزئية باستخدام نظام حسابي جديد للحسابات القومية، شمل إجراء تغيير في سنة الأساس. ونظرا لتوافر معلومات جزئية فقط، فإن توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٤، عرضة لتعديلات كبيرة.

٦٩ - وعلى الرغم من ذلك، يُخفي المعدّل الإقليمي الصورة المتباينة للغاية لمعدلات نمو الاقتصادات. وستنمو اقتصادات بنما، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، ونيكاراغوا بمعدل ٥ في المائة أو أكثر في عام ٢٠١٤، في حين يسجّل العديد من البلدان معدلات نمو تتراوح بين ٣ و ٥ في المائة.

٧٠ - وسيعود تحسّن الاقتصاد في الولايات المتحدة بالفائدة على الاقتصادات الأقرب إليها، لا سيما المكسيك وبلدان أمريكا الوسطى، لأن الولايات المتحدة هي شريك تجاري شديد الأهمية لهذه البلدان. وستستفيد اقتصادات بلدان منطقة البحر الكاريبي المتخصصة في صادرات الخدمات من ارتفاع معدّل النمو في البلدان المتقدمة النمو، من خلال انتعاش قطاع السياحة، الذي يخدم في المقام الأول السائحين القادمين من هذه الاقتصادات. وعلى العكس من ذلك، سيؤثر انخفاض معدّل النمو في الصين على الاقتصادات المنتجة والمصدرة للموارد الطبيعية في أمريكا الجنوبية، وهو أمر من شأنه أن يُضعف الطلب على سلعها الأساسية.

٧١ - وسيستمر الاستهلاك الخاص بالمساهمة إيجابيا في النمو، وإن كان بقدر أقل من مساهمته في الأعوام السابقة، بسبب تباطؤ الإقراض للأسر المعيشية وفتور أسواق العمل.

٧٢ - ومن غير المتوقع أن ترتفع معدلات التضخم كثيرا في معظم البلدان، على الرغم من أن المتوسط الإقليمي سيرتفع بفعل منهجيات القياس الجديدة المستعملة في الأرجنتين، وبفعل الزيادة الطفيفة في معدل نمو العديد من البلدان (حيث سيظلّ يتراوح مع ذلك بين ٣ و ٦ في المائة)، ومعدّل التضخم الذي لا يزال مرتفعا في جمهورية فنزويلا البوليفارية. وقد كان ذلك واضحا أصلا في وقت مبكر من عام ٢٠١٤، نظرا إلى أن معدل التضخم الإقليمي التراكمي للأشهر الإثني عشر بلغ في الشهرين الأولين من العام ٦،٦ في المائة، أي أنه ارتفع بالمقارنة إلى نسبة ٧،٣ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٧٣ - وبما أن توقعات النمو الاقتصادي متواضعة لعام ٢٠١٤، لا يُتوقع حدوث زيادات كبيرة في فرص العمل المتاحة وسيبقى معدل العمالة ثابتا نسبيا. وإذا ما عاد معدل مشاركة القوى العاملة إلى مساره الطويل الأجل - وهو الزيادة التدريجية مع دخول مزيد من النساء سوق العمل - قد يرتفع معدل البطالة ارتفاعا بسيطا عما كان عليه في أيار/مايو ٢٠١٣. وفي عام ٢٠١٤، لم يرتفع معدل مشاركة القوى العاملة حتى الآن، وبالتالي لم يرتفع معدل البطالة الإقليمي.

٧٤ - وأخيرا، قد يبطئ ركود الطلب على اليد العاملة في العديد من البلدان ارتفاع قيمة الأجور الاسمية، وسيؤدي ذلك، بالإضافة إلى الارتفاع الطفيف في معدل التضخم، إلى تدني مستويات نمو قيمة الأجور الحقيقية عما كانت عليه في عام ٢٠١٣. وإجمالا من المرجح أن يزيد النمو المتواضع في مستويات العمالة والأجور الحقيقية على حد سواء، من تكاليف الأجور إلى حد ما، وسيؤدي ذلك إلى استمرار استهلاك الأسر المعيشية، ولكن بزخم أقل بكثير من مما كان عليه في العقد الماضي.

المرفق

الإحصاءات الاقتصادية المتعلقة بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

الجدول ألف-١

الصادرات والواردات من السلع المسلمة ظهر السفينة (فوب) للفترة ٢٠١١-٢٠١٣

(بملايين الدولارات)

الواردات من السلع			الصادرات من السلع			
٢٠١٣ ^(١)	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٣ ^(١)	٢٠١٢	٢٠١١	
١ ١٠٧ ٦٩٠	١ ٠٨٠ ١٤٩	١ ٠٣٧ ٦٠٩	١ ١٢٢ ٦٩٨	١ ١٢٣ ٩٦٤	١ ١٠٨ ٩٤١	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
١ ٠٨٣ ٩٠٩	١ ٠٥٥ ٢٢٥	١ ٠١١ ٢٠٣	١ ١٠١ ٣٩٧	١ ١٠٣ ٢٩٢	١ ٠٨٦ ٤٢٠	أمريكا اللاتينية
٧٠ ٨٧١	٦٥ ٥٥٦	٧١ ١٢٦	٨٣ ٠٢٧	٨٠ ٩٢٧	٨٤ ٠٥١	الأرجنتين
(ب) ٩ ٣٣٨	٨ ٢٦٩	٧ ٩٢٧	١١ ٤٩٦	١١ ٢٣٣	٨ ٣٥٨	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
٢٣٩ ٦٢١	٢٢٣ ١٨٣	٢٢٦ ٢٤٧	٢٤٢ ١٧٩	٢٤٢ ٥٧٨	٢٥٦ ٠٤٠	البرازيل
٧٤ ٥٦٨	٧٥ ٤٥٨	٧٠ ٣٩٨	٧٦ ٦٨٤	٧٧ ٩٦٥	٨١ ٤٣٨	شيلي
٥٧ ١٦٠	٥٦ ٧٠٣	٥٢ ٢٣٢	٥٩ ٩٩٢	٦١ ٤٤٧	٥٨ ٣٢٢	كولومبيا
١٧ ١٤٩	١٦ ٨٠١	١٥ ٥٤٢	١١ ٥٢٦	١١ ٤٦٠	١٠ ٤١٤	كوستاريكا
(ب) ٢٦ ٦١٧	٢٤ ٥٣٢	٢٣ ٢٤٣	٢٥ ٦٧٤	٢٤ ٥٦٩	٢٣ ٠٨٢	إكوادور
١٦ ٦١٣	١٧ ٧٥٨	١٧ ٤٣٦	٩ ٦١١	٩ ٠٧٩	٨ ٦١٢	الجمهورية الدومينيكية
١٠ ٧٧٢	١٠ ٢٥٨	٩ ٩٦٥	٥ ٤٩١	٥ ٣٣٩	٥ ٣٠٨	السلفادور
١٦ ٣٥٦	١٥ ٨٣٨	١٥ ٤٨٢	١٠ ١٩٠	١٠ ١٠٣	١٠ ٥١٩	غواتيمالا
(ب) ٢ ٧٥٥	٢ ٦٧٩	٣ ٠١٤	٨٥١	٧٨٥	٧٦٨	هايتي
(ب) ١١ ١٢٧	١١ ٣٧٤	١١ ١٢٦	٨ ٠١٥	٨ ٢٧٤	٧ ٩٧٧	هندوراس
٣٨١ ٦٣٨	٣٧١ ١٥١	٣٥١ ٢٠٩	٣٨٠ ٩٠٣	٣٧١ ٣٧٨	٣٤٩ ٩٤٦	المكسيك
٦٤٠٢	٦٤٤٢	٥٨٤٤	٤ ١٢٣	٤ ١٤٦	٣ ٦٦٦	نيكاراغوا
٢٤ ٢٥٦	٢٥ ٤١٣	٢٤ ١٤٣	١٧ ٥٠٥	١٨ ٨٧٢	١٦ ٩٢٦	بنما
١١ ٩٤٢	١١ ٠٨٣	١١ ٧٨٤	١٣ ٦٠٥	١١ ٦٥٤	١٢ ٦٣٩	باراغواي
٤٢ ١٩١	٤١ ١١٣	٣٦ ٩٦٧	٤١ ٨٢٦	٤٦ ٢٢٨	٤٦ ٢٦٨	بيرو
١١ ٥٩١	١٢ ٢٧٧	١٠ ٧٠٤	١٠ ٣١٧	٩ ٩١٦	٩ ٢٧٤	أوروغواي
(ب) ٥٢ ٩٤٣	٥٩ ٣٣٩	٤٦ ٨١٣	٨٨ ٣٨٢	٩٧ ٣٤٠	٩٢ ٨١١	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
(ب) ٢٣ ٧٨١	٢٤ ٩٢٣	٢٦ ٤٠٦	٢١ ٣٠١	٢٠ ٦٧٢	٢٢ ٥٢١	منطقة البحر الكاريبي
٤٩٤	٤٨٤	٤٣١	٦١	٥٩	٥٦	أنتيغوا وبربودا

الواردات من السلع			الصادرات من السلع			
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
٣ ٢٨٤	٣ ٣٨٥	٢ ٩٦٦	١ ٠٠٧	٩٨٤	٨٣٤	جزر البهاما
...	...	١ ٧٠٣	٤٤٨	بربادوس
٩١٦	٨٣٧	٧٧٥	٦١٦	٦٢٦	٦٠٤	بليز
...	١٨٣	١٩٩	...	٤١	٣٣	دومينيكا
٣٠٥	٣٠٠	٢٩٥	٤٥	٤٣	٣٧	غرينادا
١ ٨٩١	١ ٩٩٧	١ ٧٧١	١ ٣٨٣	١ ٣٩٦	١ ١٢٩	غيانا
٥ ٨٠٠	٥ ٨١٠	٥ ٩٢٢	١ ٧٨٠	١ ٦٦٧	١ ٦٦٥	جامايكا
٢٥١	٢٢٨	٢٤٦	٦٢	٦٤	٦٨	سانت كيتس ونيفس
٥٥١	٥٣٧	٦١٦	٢٠٠	١٩٧	١٩٤	سانت لوسيا
٣٢٠	٣١٥	٢٩٢	٥٠	٤٨	٤٣	سانت فنسنت وجزر غرينادين
١ ٩٩٤	١ ٧٨٢	١ ٦٧٩	٢ ٦٢٠	٢ ٥٦٣	٢ ٤٦٧	سورينام
٧ ٩٧٦	٩ ٠٦٥	٩ ٥١١	١٣ ٤٧٦	١٢ ٩٨٣	١٤ ٩٤٤	ترينيداد وتوباغو

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام رسمية.

(أ) أرقام أولية.

(ب) تقديرات.

الجدول ألف-٢

تقاسم المخاطر وفقاً للمؤشرات الشاملة لسندات الأسواق الناشئة للفترة من عام ٢٠١٠ إلى الفصل الأول من عام ٢٠١٤
(بالنقاط القاعدية والقيم المتوسطة لكل فترة)

٢٠١٤	٢٠١٣				٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
الفصل الأول	الفصل الرابع	الفصل الثالث	الفصل الثاني	الفصل الأول					
٤٢١	٤٠٨	٤٣٤	٤٢٣	٤٣١	٤١٩	٥١٣	٤٥١	٤٣٣	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاربي (١٥ بلداً)
٩٣٠	٨٣٥	١ ١٠٦	١ ١٩٢	١ ٢٣٢	١ ٠٩١	١ ٠٠٧	٧٠١	٦٩٦	الأرجنتين
٧٥٠	٨٤٣	٨٧٩	٧٩٤	١ ٢٣٢	٩٣٧	١ ٩٦٨	١ ٠١١	٨١٨	بليز
٢٥٣	٢٣٨	٢٤٨	٢٠٨	١٧٤	٢١٧	١٨٤	١٩٥	٢٠٩	البرازيل
١٥٥	١٦٠	١٧١	١٥٨	١٣٩	١٥٧	١٥٠	١٤٠	١٣١	شيلي
١٨٧	١٧٤	١٨٩	١٦٤	١٤٠	١٦٧	١٥٠	١٦٦	١٩٤	كولومبيا
٣٥٥	٣٢٧	٣٢٢	٢٨٦	٢٥١	٢٩٦	٣٩٠	كوستاريكا
٣٦٠	٣٧٣	٤٠٤	٣٨٠	٣٧٤	٣٨٣	٤٥٩	٤٥٣	٣٧٣	الجمهورية الدومينيكية
٥٧٤	٥٢٣	٦٣٢	٦٤٦	٧٠٣	٦٢٦	٨٢٧	٨١٩	٩٥٤	إكوادور
٤٥٥	٣٨٥	٤١٢	٣٩٥	٣٤١	٣٨٣	٤٥٠	٣٨٣	٣٢٢	السلفادور
٢٥٤	٢٥٧	٢٧٨	٢٧٢	٢٤٥	٢٦٣	٢٨٨	غواتيمالا
٥٩٠	٦٤٥	٦٣٢	٦٥٤	٦٨٠	٦٥٣	٦٥٦	٤٨٥	٤٩٢	جامايكا
١٩٩	١٩٥	٢١١	١٩٦	١٧٦	١٩٤	١٩٠	١٨٨	١٩١	المكسيك
٢١٣	٢٠٥	٢٠٣	١٧٦	١٥٧	١٨٥	١٦٥	١٧٢	١٨١	بنما
١٨٣	١٧٧	١٩٠	١٦٤	١٣٨	١٦٧	١٥٨	١٩٤	١٧٩	بيرو
٢١١	٢٦٦	٢٩٧	٢٧٨	ترينيداد وتوباغو
٢١٦	٢٠١	٢٠٩	١٨٧	١٥٦	١٨٨	١٧٦	٢٠٠	٢١٩	أوروغواي
١ ٢٧٣	١ ١٢٥	٩٩٨	٨٩٢	٧٦٠	٩٤٤	٩٩٦	١ ٢١٣	١ ١٠٧	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام مستمدة من شركة جي بي مورغان (JP Morgan).

الجدول ألف-٣
القاعدة النقدية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣

(النسبة المئوية للتغير قياسا بفترة السنة السابقة)

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
					أمريكا اللاتينية
٣٠,٢	٣٤,٩	٣٧,١	٢٥,١	٥,٤	الأرجنتين
١٢,٥	١٨,٢	١١,٦	٣٢,٤	١٩,٦	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
٥,٥	٩,٤	١١,٠	١٧,٥	٨,٠	البرازيل
١٦,٣	١٣,٧	١٤,٨	١٣,٨	١٥,٠	شيلي
١٢,٥	٩,٥	١٥,١	١٢,٤	١٠,٣	كولومبيا
١٤,١	١٢,١	١١,٧	١٠,٠	٦,٣	كوستاريكا
٣,٩	٩,٠	٥,٨	٦,٤	٣,٤	الجمهورية الدومينيكية
٢٣,٢	١٦,٢	٩,٩	٢٤,١	١٨,١	إكوادور
٤,٨	١,٨	١,٣-	٠,٤	١٠,٨	السلفادور
٩,٢	٥,٨	١٠,١	٨,٠	٦,٦	غواتيمالا
٠,٤	٩,٢	١٨,١	٣٤,١	١٤,٢	هايتي
٤,٠	١١,٣	١٠,٧	١٣,٨-	١١,٦	هندوراس
٦,٣	١٣,٩	٩,٥	٩,٧	١٥,٩	المكسيك
٦,٣	١٨,٣	٢٠,٥	٢٤,٠	٠,٧	نيكاراغوا
١٦,٠	١٢,٧	٢٧,١	٧,٥	١١,٢	بنما
٥,١	١١,٨	٥,٠	٥,٢	٣٠,٧	باراغواي
٢١,١	٣١,٢	٣١,٣	٢٤,٢	٢,١	بيرو
١٥,٣	٢١,٨	٢٣,١	١٢,٩	٦,١	أوروغواي
٦١,١	٤٠,٨	٢٧,٠	٢٤,٥	١٨,٣	فتزويلا (جمهورية - البوليفارية)
					منطقة البحر الكاريبي
...	٢٩,٤	٢٠,١	٠,٩	١٠,٥-	أنتيغوا وبربودا
٢,٢	٧,٨-	٢٦,٨	٢,٥	٢,٠	جزر البهاما
١٠,٤	٠,٩-	٧,٧	٣,٤	١٣,٩-	بربادوس
١٩,٢	١٧,٥	٨,٢	١,٢-	١١,٩	بليز
...	١٧,٨	٨,٥	٩,٧	٤,٦-	دومينيكا
...	٤,٧	٧,٢	٦,٠	٨,٥-	غرينادا
٦,٦	١٥,٢	١٧,٤	١٧,٧	١٠,٦	غيانا

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٦,٣	٦,٣	٥,٣	٥,٥	٢٢,٨	جامايكا
...	١٣,٧	٣٦,١	٣,٢-	٤٨,٣	سانت كيتس ونيفس
...	٤,٢	١٦,٣	٣,٦	٨,٥	سانت لوسيا
...	١١,٨	٠,٨	١١,٩	٣,٢-	سانت فنسنت وجزر غرينادين
١٣,٨	٢٧,٠	٣,٢	١٣,٠	٢٢,١	سورينام
١٩,٥	١٥,٤	١٤,١	٢٤,٧	٣٧,٦	ترينيداد وتوباغو

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادًا إلى أرقام رسمية.

الجدول ألف-٤
 الأسعار التمثيلية للقروض للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣
 (متوسط المعدلات)

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
					أمريكا اللاتينية
٢١,٦	١٩,٣	١٧,٧	١٥,٢	٢١,٣	الأرجنتين ^(أ)
٧,٠	٦,٧	٦,٣	٥,٢	٨,٥	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) ^(ب)
٣٩,١	٣٩,٩	٤٤,٩	٤٢,٩	٤٧,٥	البرازيل ^(ج)
١٣,٢	١٣,٥	١٢,٤	١١,٨	١٢,٩	شيلي ^(د)
١١,٠	١٢,٦	١١,٢	٩,٤	١٣,٠	كولومبيا ^(هـ)
١٧,٤	١٩,٧	١٨,١	١٩,٨	٢١,٦	كوستاريكا ^(و)
١٠,٧	١٢,٢	١١,٧	٨,٣	١٢,٩	الجمهورية الدومينيكية ^(ز)
٨,٢	٨,٢	٨,٣	٩,٠	٩,٢	إكوادور ^(ح)
٥,٧	٥,٦	٦,٠	٧,٦	٩,٣	السلفادور ^(ط)
١٣,٦	١٣,٥	١٣,٤	١٣,٣	١٣,٨	غواتيمالا ^(ث)
١٨,٩	١٩,٤	١٩,٨	٢٠,٧	٢١,٦	هايتي ^(ي)
٢٠,١	١٨,٤	١٨,٦	١٨,٩	١٩,٤	هندوراس ^(ق)
٤,٣	٤,٧	٤,٩	٥,٣	٧,١	المكسيك ^(ك)
١٥,٠	١٢,٠	١٠,٨	١٣,٣	١٤,٠	نيكاراغوا ^(ل)
٧,٤	٧,٠	٧,٣	٧,٩	٨,٣	بنما ^(م)
١٦,٧	١٦,٦	١٦,٩	١٢,٥	١٤,٦	باراغواي ^(ن)
١٨,١	١٩,٢	١٨,٧	١٩,٠	٢١,٠	بيرو ^(س)
١٣,٣	١٢,٠	١١,٠	١٢,٠	١٦,٦	أوروغواي ^(ع)
١٥,٦	١٦,٢	١٧,٤	١٨,٠	٢٠,٦	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) ^(ف)
					منطقة البحر الكاريبي
^(ج) ٩,٤	٩,٤	١٠,١	١٠,٢	٩,٥	أنتيغوا وبربودا ^(ص)
١١,٢	١٠,٩	١١,٠	١١,٠	١٠,٦	جزر البهاما ^(ح)
٨,٥	٨,٦	٩,٣	٩,٥	٩,٨	بربادوس ^(ص)
١١,٥	١٢,٣	١٣,٣	١٣,٩	١٤,١	بليز ^(ث)
^(ج) ٩,٠	٨,٩	٨,٧	٩,٤	١٠,٠	دومينيكا ^(ص)
^(ج) ٩,١	٩,٥	١٠,٤	١٠,٣	١٠,٧	غرينادا ^(ص)
١٢,١	١٤,٠	١٤,٧	١٥,٢	١٤,٠	غيانا ^(ن)

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
١٦,٣	١٧,٨	١٨,٣	٢٠,٣	٢٢,٦	جامايكا ^(ت)
٨,٣ ^(ج)	٨,٥	٩,٢	٨,٥	٨,٦	سانت كيتس ونيفس ^(ص)
٨,٤ ^(ج)	٨,٦	٩,٢	٩,٥	٩,٥	سانت لوسيا ^(ص)
٩,١ ^(ج)	٩,٣	٩,٠	٩,٠	٩,١	سانت فنسنت وجزر غرينادين ^(ص)
١٢,٠	١١,٧	١١,٨	١١,٧	١١,٧	سورينام ^(ت)
٧,٥	٧,٧	٨,٠	٩,٢	١١,٩	ترينيداد وتوباغو ^(ز)

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام رسمية.

- (أ) قروض مقدمة بالعملة المحلية إلى القطاع الخاص غير المالي بأسعار ثابتة أو قابلة للتفاوض، وقروض بالضمان الشخصي لا يتجاوز أجلها ٨٩ يوماً.
- (ب) السعر الاسمي بالعملة المحلية لعمليات تتراوح مدتها بين ٦٠ و ٩١ يوماً.
- (ج) معدل الأسعار لمجموع الائتمانات المقدمة للمستهلكين من الأشخاص الطبيعيين.
- (د) أسعار فائدة غير قابلة للتعديل تتراوح مدتها بين ٩٠ و ٣٦٠ يوماً.
- (هـ) المتوسط المرجح لأسعار قروض المستهلكين والأسعار الأساسية والعادية وأسعار قروض الخزانة خلال أيام العمل من كل شهر. ونظراً لارتفاع معدل دوران ائتمانات الخزانة، فقد تم ترجيحها بمقدار خمس المبلغ المصروف يومياً.
- (و) متوسط الترجيح في النظام المالي لأسعار الإقراض بالعملة المحلية.
- (ز) سعر الإقراض الأساسي.
- (ح) سعر الإقراض القياسي الفعلي لقطاع الشركات التجارية.
- (ط) سعر الإقراض الأساسي لأجل لا يتجاوز سنة واحدة.
- (ي) متوسط أسعار الإقراض العليا والسفلى.
- (ك) متوسط أسعار الإقراض المرجحة للقروض الخاصة الصادرة لأجل لا يتجاوز سنة واحدة، معبرا عنها كمنحنى يغطي ٢٨ يوماً. ويشمل شهادات الأسهم فقط.
- (ل) المتوسط المرجح لأسعار القروض القصيرة الأجل بالعملة المحلية.
- (م) سعر الفائدة للائتمانات التجارية التي أجلها سنة واحدة.
- (ن) سعر الفائدة التجاري بالعملة المحلية.
- (س) سعر الفائدة في السوق، المتوسط للمعاملات التي تمت خلال أيام العمل الثلاثين الأخيرة.
- (ع) الائتمانات المقدمة للأعمال التجارية لأجل يتراوح بين ٣٠ و ٣٦٧ يوماً.
- (ف) سعر الفائدة المتوسط لعمليات الإقراض في المصارف التجارية الرئيسية الستة.
- (ص) المتوسط المرجح لأسعار القروض.
- (ق) بيانات الفترة الممتدة إلى أيلول/سبتمبر.
- (ر) المتوسط المرجح لأسعار القروض والسحب على المكشوف.
- (ش) سعر الفائدة لقروض الأعمال التجارية والقروض السكنية وغيرها من قروض التشييد، المتوسط المرجح.
- (ت) متوسط أسعار القروض بالعملة المحلية.

الجدول ألف-٥
الأرصدة المالية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣

(كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

الرصيد الكلي				الرصيد الأساسي				
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٢,٥-	٢,٥-	٢,٣-	٢,٥-	٠,٣-	٠,١-	٠,١	٠,١-	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ^(١)
٢,٣-	٢,٠-	١,٥-	١,٨-	٠,٦-	٠,٣-	٠,١	٠,٢-	أمريكا اللاتينية
١,٧-	٢,٣-	٢,٣-	٠,١-	٠,٠	٠,١-	٠,١-	١,٥	الأرجنتين ^(٢)
١,٤	١,٨	١,١-	٠,١-	٢,٠	٢,٧	٠,٢-	١,٤	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) ^(٢)
٢,٣-	٢,٠-	٢,٦-	١,٧-	١,٦	٢,٠	٢,٣	٢,١	البرازيل
٠,٦-	٠,٦	١,٣	٠,٤-	٠,٠	١,١	١,٨	٠,١	شيلي
٢,٤-	٢,٣-	٢,٨-	٣,٩-	٠,٠	٠,٢	٠,٣-	١,٢-	كولومبيا
٥,٤-	٤,٤-	٤,١-	٥,٢-	٢,٩-	٢,٣-	١,٩-	٣,١-	كوستاريكا
١,٢	٤,٣-	١,٨-	٣,٦-	٢,٢-	كوبا ^(٢)
٢,٨-	٥,٤-	٢,٢-	٢,٧-	٠,٢-	٢,٩-	٠,١-	٠,٧-	الجمهورية الدومينيكية
٥,١-	٢,٠-	١,٦-	١,٧-	٣,٨-	١,٠-	٠,٧-	٠,٩-	إكوادور ^(٢)
١,٨-	١,٧-	٢,٣-	٢,٧-	٠,٦	٠,٥	٠,١-	٠,٤-	السلفادور
٢,١-	٢,٤-	٢,٨-	٣,٣-	٠,٦-	٠,٩-	١,٣-	١,٨-	غواتيمالا
٠,٨-	٠,٨-	٢,١	١,٣	٠,٥-	٠,٥-	٢,٥	١,٨	هايتي ^(٢)
٧,٧-	٦,٠-	٤,٦-	٤,٧-	٥,٦-	٤,٣-	٣,٢-	٣,٧-	هندوراس
٢,٤-	٢,٤-	٢,٥-	٢,٧-	٠,٧-	١,٠-	١,٠-	١,٢-	المكسيك
٠,١-	٠,٦	١,١	٠,١	٠,٨	١,٦	٢,١	١,٢	نيكاراغوا ^(٢)
٤,٤-	٢,٩-	٣,٥-	٢,٥-	٢,٤-	٠,٨-	١,٢-	٠,١	بنما
١,٩-	١,٨-	٠,٧	١,٢	١,٦-	١,٦-	١,٠	١,٦	باراغواي
٠,٧	١,٩	١,٩	٠,١-	١,٧	٢,٩	٣,٠	١,١	بيرو ^(٢)
١,٦-	٢,٠-	٠,٦-	١,٢-	٠,٠	٠,٤	١,٩	١,٣	أوروغواي
٣,٤-	٤,٩-	٠,٤-	٣,٦-	٠,٣-	٢,٢-	١,٨-	٢,١-	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) ^(٢)
٣,٠-	٣,٢-	٣,٥-	٣,٤-	٠,١	٠,٣	٠,١-	٠,١	منطقة البحر الكاريبي ^{(١)(٢)}
٤,٣-	١,٤-	٥,٣-	١,٤-	٢,٤-	١,١	٢,٧-	١,٠	أنغيغوا وبربودا
٥,٢-	٦,٧-	٥,٧-	٤,٧-	٢,٥-	٤,٣-	٣,٤-	٢,٠-	جزر البهاما ^(٢)
٥,٣-	٨,٠-	٤,٤-	٨,٧-	١,٠	١,٤-	١,٧	٣,٢-	بربادوس ^{(٢)(ج)}
١,٩-	٠,٢-	١,٤-	١,٢-	١,٠	٢,٨	٢,٠	٢,٢	بليز

الرصيد الكلي				الرصيد الأساسي				
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٨,٧-	٩,٠-	٨,٦-	٦,٤-	٦,٦-	٧,٥-	٦,٧-	٤,٧-	دومينيكا
٥,٤-	٥,٥-	٣,٢-	٢,٤-	٢,٩-	٢,١-	٠,٧-	٠,٤-	غرينادا
٤,٦-	٤,٩-	٣,١-	٢,٩-	٣,٥-	٣,٨-	١,٦-	١,٢-	غيانا ^(ج)
٠,٥-	٣,٩-	٦,٥-	٦,٤-	٧,٥	٦,٢	٣,٢	٤,٧	جامايكا ^(د)
١٤,٥	١١,٢	٢,٥	٤,٣-	١٨,٦	١٧,٢	٨,٩	٢,٧	سانت كيتس ونيفس
٦,٤-	٦,٤-	٤,٦-	٠,٦-	٢,٦-	٣,١-	١,٨-	٢,١	سانت لوسيا
٦,٢-	٢,١-	٢,٧-	٢,٩-	٣,٨-	٠,٣	٠,٢-	٠,٠	سانت فنسنت وجزر غرينادين
٣,٠-	٢,٨-	٢,٠-	٢,٥-	٢,١-	١,٩-	١,٠-	٢,٠-	سورينام ^(هـ)
٢,٦-	١,٤-	٠,٧-	٠,١	٠,٧-	٠,٥	١,٢	٢,٦	ترينيداد وتوباغو

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادًا إلى أرقام رسمية.

(أ) متوسطات بسيطة لـ ٣٣ بلدا. التغطية هي نفسها للحكومة المركزية.

(ب) متوسط بسيط؛ لا يشمل كوبا.

(ج) الأرقام الأساسية لعام ٢٠١٣، تم إعدادها استنادًا إلى معلومات مستمدة من الميزانيات الحكومية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤.

(د) التغطية هي نفسها للحكومة المركزية.

(هـ) السنة المالية.

(و) متوسط بسيط.

(ز) التغطية هي نفسها للقطاع العام غير المالي.

الجدول ألف-٦
الناتج المحلي الإجمالي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣

(نسب النمو السنوية)

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٢,٥	٣,١	٤,٣	٥,٨	١,٦-	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٢,٥	٣,١	٤,٤	٥,٩	١,٥-	أمريكا اللاتينية
٣,٠	١,٩	٨,٩	٩,٢	٠,٩	الأرجنتين ^(ب)
٦,٨	٥,٢	٥,٢	٤,١	٣,٤	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
٢,٣	١,٠	٢,٧	٧,٥	٠,٣-	البرازيل
٤,١	٥,٤	٥,٨	٥,٨	١,٠-	شيلي
٤,٣	٤,٢	٦,٦	٤,٠	١,٧	كولومبيا
٣,٥	٥,١	٤,٤	٥,٠	١,٠-	كوستاريكا
٢,٧	٣,٠	٢,٨	٢,٤	١,٤	كوبا
٤,١	٣,٩	٤,٥	٧,٨	٣,٥	الجمهورية الدومينيكية
٤,٥	٥,١	٧,٨	٣,٥	٠,٦	إكوادور
١,٧	١,٩	٢,٢	١,٤	٣,١-	السلفادور
٣,٧	٣,٠	٤,٢	٢,٩	٠,٥	غواتيمالا
٤,٣	٢,٨	٥,٦	٥,٤-	٢,٩	هايتي
٢,٦	٣,٩	٣,٨	٣,٧	٢,٤-	هندوراس
١,١	٣,٩	٣,٨	٥,٢	٤,٧-	المكسيك
٤,٦	٥,٠	٥,٤	٣,٦	٢,٢-	نيكاراغوا
٨,٤	١٠,٢	١٠,٨	٥,٩	٤,٠	بنما ^(ب)
١٣,٦	١,٢-	٤,٣	١٣,١	٤,٠-	باراغواي
٥,٦	٦,٠	٦,٥	٨,٥	١,٠	بيرو ^(ب)
٤,٤	٣,٧	٧,٣	٨,٤	٢,٤	أوروغواي ^(ب)
١,٣	٥,٦	٤,٢	١,٥-	٣,٢-	فتويلا (جمهورية - البوليفارية)
١,٢	١,٢	٠,٥	٠,١	٣,٥-	منطقة البحر الكاريبي
٠,٦	٣,٣	٢,٠-	٧,٢-	١٢,٠-	أنتيغوا وبربودا
٠,٧	١,٨	١,٧	١,٠	٤,٢-	جزر البهاما
٠,٢-	٠,٠	٠,٨	٠,٣	٤,١-	بربادوس
٠,٧	١,٥	٢,١	٣,١	٠,٣	بليز
٠,٧-	١,١-	٠,٢	١,٢	١,١-	دومينيكا

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
١,٥	١,٨-	٠,٨	٠,٥-	٦,٦-	غرينادا
٥,٢	٤,٨	٥,٤	٤,٤	٣,٣	غيانا
٠,٢	٠,٣-	١,٣	١,٥-	٣,٥-	جامايكا
٢,٠	١,٢-	١,٧	٣,٢-	٥,٦-	سانت كيتس ونيفس
٢,٨	١,٣-	١,٤	٠,٧-	٠,١-	سانت لوسيا
٠,٥-	١,٦	٠,٤-	٣,٣-	٢,١-	سانت فنسنت وجزر غرينادين
٣,٩	٤,٤	٤,٧	٤,١	٣,٠	سورينام
١,٥	١,٥	١,٦-	٠,٢	٤,٤-	ترينيداد وتوباغو
بلدان للعلم:					
٤,٣	٤,٧	٥,١	٤,٨	٠,٨	أمريكا الوسطى (٩ بلدان)
٣,٠	٢,٦	٤,٦	٦,٤	٠,٢-	أمريكا الجنوبية (١٠ بلدان)

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام رسمية.

(أ) أرقام أولية.

(ب) نشرت الأرجنتين وأوروغواي وبنما وبيرو مجموعات جديدة من الحسابات الوطنية في عام ٢٠١٤ شملت تغييراً في سنة الأساس.

الجدول ألف-٧

الأسعار الاستهلاكية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣

(النسبة المئوية للتغير من كانون الأول/ديسمبر إلى كانون الأول/ديسمبر)

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٧,٣	٥,٦	٦,٨	٦,٥	٤,٦	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
					أمريكا اللاتينية
١٠,٩	١٠,٨	٩,٥	١٠,٩	٧,٧	الأرجنتين
٦,٥	٤,٥	٦,٩	٧,٢	٠,٣	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
٥,٩	٥,٨	٦,٥	٥,٩	٤,٣	البرازيل
٣,٠	١,٥	٤,٤	٣,٠	١,٤-	شيلي
١,٩	٢,٤	٣,٧	٣,٢	٢,٠	كولومبيا
٣,٧	٤,٥	٤,٧	٥,٨	٤,٠	كوستاريكا
(١) ٠,٣	٢,٠	١,٣	١,٥	٠,١-	كوبا
٣,٩	٣,٩	٧,٨	٦,٣	٥,٧	الجمهورية الدومينيكية
٢,٧	٤,٢	٥,٤	٣,٣	٤,٣	إكوادور
٠,٨	٠,٨	٥,١	٢,١	٠,٢-	السلفادور
٤,٤	٣,٤	٦,٢	٥,٤	٠,٣-	غواتيمالا
٣,٤	٧,٦	٨,٣	٦,٢	٢,٠	هايتي
٤,٩	٥,٤	٥,٦	٦,٥	٣,٠	هندوراس
٤,٠	٣,٦	٣,٨	٤,٤	٣,٦	المكسيك
٥,٤	٧,١	٨,٦	٩,١	١,٨	نيكاراغوا
٣,٧	٤,٦	٦,٣	٤,٩	١,٩	بنما
٣,٧	٤,٠	٤,٩	٧,٢	١,٩	باراغواي
٢,٩	٢,٦	٤,٧	٢,١	٠,٢	بيرو
٨,٥	٧,٥	٨,٦	٦,٩	٥,٩	أوروغواي
٥٦,٢	٢٠,١	٢٧,٦	٢٧,٢	٢٥,١	فتزويلا (جمهورية - البوليفارية)
					منطقة البحر الكاريبي
١,١	١,٨	٤,٠	٢,٩	٢,٤	أنتيغوا وبربودا
(ب) ٠,٢-	٠,٧	٣,٢	١,٤	١,٣	جزر البهاما
(ب) ١,٨	٢,٤	٩,٦	٦,٥	٤,٤	بربادوس
(١) ٠,٨	٠,٨	٢,٦	٠,٠	٠,٤-	بليز
١,٧-	٢,٠	٢,٠	٠,٣	٣,٢	دومينيكا

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
١,٧-	١,٨	٣,٥	٤,٢	٢,٣-	غرينادا
٠,٢ (٢)	٣,٤	٣,٣	٤,٥	٣,٦	غيانا
٩,٧	٨,٠	٦,٠	١١,٨	١٠,٢	جامايكا
٠,٣	٠,١	٢,٩	٥,٢	١,٢	سانت كيتس ونيفس
٠,٧-	٥,٠	٤,٨	٤,٢	٣,١-	سانت لوسيا
٠,٠	١,٠	٤,٧	٠,٩	١,٦-	سانت فنسنت وجزر غرينادين
٠,٦	٤,٤	١٥,٣	١٠,٣	١,٣	سورينام
٥,٦	٧,٢	٥,٣	١٣,٤	١,٣	ترينيداد وتوباغو

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادًا إلى أرقام رسمية.

(أ) التغير في فترة الاثني عشر شهرا المنتهية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

(ب) التغير في فترة الاثني عشر شهرا المنتهية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

(ج) التغير في فترة الاثني عشر شهرا المنتهية في حزيران/يونيه ٢٠١٣.

الجدول ألف-٨
معدلات البطالة المعلنة ومعدلات العمالة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣^(١)
(متوسط المعدلات السنوية)

٢٠١٣ ^(ب)	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩			
							أمريكا اللاتينية
٧,١	٧,٢	٧,٢	٧,٧	٨,٧	البطالة	المناطق الحضرية	الأرجنتين
٥٤,٧	٥٥,٠	٥٥,٢	٥٤,٤	٥٤,٢	العمالة		
...	...	٥,٨	٦,١	٧,٩	البطالة	عواصم المقاطعات	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
...	٥٣,٦	٥٢,٤	العمالة		
٥,٤	٥,٥	٦,٠	٦,٧	٨,١	البطالة	٦ مناطق ميتروبولية	البرازيل
٥٤,٠	٥٤,٢	٥٣,٧	٥٣,٢	٥٢,١	العمالة		
٥,٩	٦,٤	٧,١	٨,٢	٩,٧	البطالة	المجموع القطري	شيلي ^(ج)
٥٦,٠	٥٥,٧	٥٥,٥	٥٣,٧	٥٠,٨	العمالة		
١٠,١	١٠,٦	١٠,٩	١١,٨	١٢,٤	البطالة ^(د)	١٣ منطقة ميتروبولية	كولومبيا
٦٠,٣	٦٠,١	٥٩,١	٥٧,٦	٥٦,٢	العمالة		
٨,٢	٧,٨	٧,٧	٧,١	٨,٥	البطالة	المجموع للمناطق الحضرية	كوستاريكا
٥٦,٥	٥٧,٤	٥٧,٨	٥٦,٤	٥٧,٠	العمالة		
...	٣,٥	٣,٢	٢,٥	١,٧	البطالة	المجموع القطري	كوبا
...	٧١,٦	٧٣,٦	٧٣,٠	٧٤,٢	العمالة		
٧,٠	٦,٥	٥,٨	٥,٠	٥,٣	البطالة	المجموع القطري	الجمهورية الدومينيكية
٤٧,٧	٤٨,٢	٤٨,٠	٤٧,١	٤٥,٨	العمالة		
٤,٠	٤,٢	٤,٩	٦,١	٦,٨	البطالة ^(د)	المجموع للمناطق الحضرية	إكوادور
٥٢,٢	٥٣,٢	٥١,٩	٥٢,٦	٥٣,٩	العمالة		
...	٦,٢	٦,٦	٦,٨	٧,١	البطالة	المجموع للمناطق الحضرية	السلفادور
...	٦٠,٦	٥٩,٥	٦٠,٠	٥٩,٧	العمالة		
٣,٨	٤,٠	٣,١	٤,٨	...	البطالة	المجموع للمناطق الحضرية	غواتيمالا
٥٩,٥	٦٢,٨	٥٩,٠	العمالة		
٦,٠	٥,٦	٦,٨	٦,٤	٤,٩	البطالة	المجموع للمناطق الحضرية	هندوراس
٥١,١	٤٨,٣	٤٨,٩	٥٠,٣	٥٠,٥	العمالة		
٥,٧	٥,٨	٥,٩	٦,٤	٦,٦	البطالة	المناطق الحضرية	المكسيك
٥٧,١	٥٧,٤	٥٦,٧	٥٦,٢	٥٦,٢	العمالة		
...	٩,٧	١٠,٥	البطالة	المجموع للمناطق الحضرية	نيكاراغوا
...	٤٦,٦	العمالة		

٢٠١٣ ^(ب)	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩		
٣,٦	٣,٦	٣,٦	٥,٨	٦,٣	المجموع للمناطق الحضرية البطالة ^(د)	بنما
٦١,١	٦٠,٦	٥٩,٨	٥٩,١	٥٩,٣	العمالة	
٨,١	٨,١	٧,١	٧,٢	٨,٢	أسونسيون والمناطق الحضرية البطالة للمقاطعة المركزية ^(هـ)	باراغواي
٥٩,٩	٥٧,٨	٥٨,٠	٥٨,٠	٥٧,١	العمالة	
٥,٩	٦,٨	٧,٧	٧,٩	٨,٤	منطقة ليما المتروبولية البطالة	بيرو
٦٤,٨	٦٤,٤	٦٤,٥	٦٤,٥	٦٢,٧	العمالة	
٦,٨	٦,٧	٦,٦	٧,٥	٨,٢	المجموع للمناطق الحضرية البطالة	أوروغواي
٥٩,٣	٥٩,٦	٦٠,٧	٥٨,٨	٥٨,٤	العمالة	
٧,٨	٨,١	٨,٣	٨,٧	٧,٩	المجموع القطري البطالة	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
٥٩,٣	٥٨,٧	٥٩,٠	٥٩,٠	٦٠,٠	العمالة	
منطقة البحر الكاريبي						
١٥,٨	١٤,٠	١٥,٩	...	١٤,٢	المجموع القطري البطالة ^(د)	جزر البهاما
٦١,٦	٦٤,٢	٦٠,٦	...	٦٣,٠	العمالة	
^(د) ١١,٢	١١,٦	١١,٢	١٠,٨	١٠,٠	المجموع القطري البطالة ^(د)	بربادوس
^(د) ٥٩,١	٥٨,٥	٦٠,٠	٥٩,٤	٦٠,٣	العمالة	
١٣,٢	١٥,٣	...	١٢,٥	١٣,١	المجموع القطري البطالة ^(د)	بليز
^(د) ٥٦,٧	٥٥,٧	العمالة	
١٠,٣	٩,٣	٨,٤	٨,٠	٧,٥	المجموع القطري البطالة ^(د)	جامايكا
٥٣,٤	٥٣,٣	٥٤,٤	٥٤,٦	٥٦,٣	العمالة	
^(ط) ٣,٧	٥,٠	٥,١	٥,٩	٥,٣	المجموع الحضري البطالة	ترينيداد وتوباغو
^(ط) ٥٩,٦	٥٨,٨	٥٨,٢	٥٨,٤	٥٩,٤	العمالة	

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى استقصاءات الأسر المعيشية.

(أ) السكان العاطلون عن العمل كنسبة مئوية للسكان النشطين اقتصادياً فيما يتعلق بمعدلات البطالة المعلنة، والسكان العاملون كنسبة مئوية للسكان في سن العمل فيما يتعلق بمعدلات العمالة. ولا يمكن مقارنة البيانات بين مختلف البلدان بسبب الاختلافات في التغطية وفي تعريف السكان العاملين.

(ب) أرقام أولية.

(ج) استُخدمت مقاييس جديدة اعتباراً من عام ٢٠١٠، ولا يمكن مقارنة البيانات بالسنوات السابقة.

(د) لا يشمل البطالة الخفية. ويشمل تعديلاً للأرقام يأخذ في الاعتبار السكان النشطين اقتصادياً.

(هـ) يشير الرقم الخاص لعام ٢٠٠٩ إلى المجموع للمناطق الحضرية.

(و) يشمل البطالة الخفية.

(ز) المتوسط للفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر.

(ح) الرقم الخاص بشهر نيسان/أبريل.

(ط) الأرقام عبارة عن المتوسط لشهري حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر.